كلية الحقوق

المفهوم الفرنسي للعلمانية وأثره على القانون العام

الباحث

أحمد سمير أحمد محمد زيادة

مقدمة

أولا: موضوع البحث:

موضوع هذا البحث هو "المفهوم الفرنسي للعلمانية وأثره على القانون العام".

ثانيا:أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في تحديد مفهوم العلمانية في فرنسا من خلال تتبع جذوره من الناحية التاريخية، وذلك للوقوف على مدى تأثرالقانون العام بهذا المفهوم خاصة ما يتعلق بالدستور والنظام السياسى والحرية الدينية .

ثالثا: إشكالية البحث

فى ضوء ما سبق تتحدد إشكالية البحث فى هذه الدراسة من خلال الساؤلات التالية:

١ـ ما هى الجذور التاريخية لمفهوم العلمانية الفرنسى؟

٢ـ ماهو مفهوم العلمانية الفرنسي ؟ وما هي مراحل تطوره؟

٣ـ كيف كان أثر مفهوم العلمانية في فرنسا على القانون العام وعلى الأخص الدستور والنظام السياسي الحرية الدينية؟

رابعا: منهج البحث

إن دراسة تاريخ القانون عامة تتردد بين منهجين:

الأول: المنهج الرأسى: وهذا المنهج يعتمد على دراسة نظام قانونى معين ـ الملكية على سبيل المثال ـ ويتتبعه من الماضى إلى الحاضر، دارسا ومتناولا نشأته، ثم تطوره حتى وقتنا هذا.

الثانى: المنهج الأفقى: ويعتمد هذا المنهج على تقسيم التاريخ الى عصور زمنية متتالية ثم يتولى دراسة الأنظمة المختلفة لكل عصر من العصور على حدة[١].

وسوف أعتمد في هذا البحث على المنهج الرأسى من خلال التعرض بالدراسة التاريخية لمفهوم العلمانية الفرنسي من خلال دراسة نشأته وتطوره، وأثره على القانون العام في فرنسا خاصة ما يتعلق بالدستور والنظام السياسى والحرية الدينية، وذلك أملا فى الوصول لإجابات على الأسئلة المطروحة فى إشكالية هذا البحث.

خامسا: خطة البحث

في ضوء ما سبق يمكن تقسيم خطة البحث،وسوف نتناول هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول ـ نشأة مفهوم العلمانية الفرنسى وتطوره

المبحث الثاني ـ أثر مفهوم العلمانية الفرنسي على القانون العام.

خاتمة البحث.

ونسأل الموالى عز وجل التوفيق والسداد إن شاء الله.

---

[١] د / عباس مبروك الغزيرى ـ تاريخ القانون المصرى "القانون الفرعونى ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ـ ص١٣

المبحث الأول

نشأة مفهوم العلمانية الفرنسى وتطوره

تمهيد

ولدت الإمبراطورية الرومانية رسميا في عام ٢٧ قبل الميلاد[١]، وتعددت الآلهة عند الرومان في العصر الملكي، شأنها في ذلك شأن سائر الشعوب الريفية البدائية التي كانت تلجأ إلى السحر والأرواح أو القوى الطبيعية وغير الطبيعية[٢].

إلا أن غالبية الناس لم يندمجوا عاطفيا فى عبادة الإمبراطور، مما دفعهم للبحث عن ديانة تفي بحاجاتهم، وفى ظل هذا الجو الذى يميزه الجدب الديني ظهرت المسيحية في القرن الأول الميلادي في فلسطين العربية حيث ولد المسيح عليه السلام، في عهد الإمبراطور الروماني أغسطس [٣].

ولم تكن مجرد ديانة توفيقية، ولكن كان لها واقع تاريخي افتقرت إليه الديانات الروحانية الأخرى، فقد كان المسيح شخصية تاريخية عاشت فى عصر تاريخي، لقد ظهر المخلص المسيحي فى صورة آدمية ولم يكن مجرد شخصية أسطورية[٤].

وهناك عدة أسباب وراء انتشار المسيحية، فقد أشبعت الحاجة الدينية لدى الناس، حيث وفرت لهم علاقة مشبعة عاطفيا تقوم على أساس رفقة الحب الديني فى المدن المعزولة، فضلا عن أن المسيحية سرعان ما صارت ديانة أدب راق جذب كثيرين من المتعلمين للانخراط فى صفوف أتباعها، وبينهم أفضل المفكرين فى الامبراطورية الرومانية، فقد استوعبت المسيحية

---

[١] باتريك لورو . الإمبراطورية الرومانية ـ ترجمة د/ جورج كتورة ـ دار الكتاب الجديد المتحدة ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٨ ـ ص٧

وللمزيد حول نشأة الإمبراطورية الرومانية انظر : د / مصطفى العبادى ـ الإمبراطورية الرومانية، النظام الامبراطورى ومصر الرومانية ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأسكندرية ـ ١٩٩٩ ـ ص ١١ وما بعدها.

[٢] د / إبراهيم رزق الله أيوب ـ التاريخ الرومانى ـ الشركة العالمية للكتاب ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٦ ـ ص ٢٩.

[٣] جفرى برون ـ تاريخ أوربا الحديث ـ ترجمة على المرزوقى ـ الأهلية للنشر والتوزيع ـ الاردن ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٦ـ ص٥٥.

[٤] نورمان ف . كانتور التاريخ الوسيط (قصة حضارة البداية والنهاية) ـ الجزء الأول ـ ترجمة وتعليق د.قاسم عبده قاسم ـ الطبعة الخامسة ـ ١٩٩٧ـ ص ٤٩ وما بعدها.

الثقافة الكلاسيكية، وأصبحت لها سمة فلسفية تشبه ما وصل إليه تراث العالم القديم فى مجال الفكر[١].

وفي القرن الثالث الميلادى غيرت الكنيسة سياستها المبكرة الخاصة بمملكة الله المعزولة عن الواقع، وبدأت تشارك وتلعب دورا في المجتمع . كما أن أعداد المسيحيين تزايدت لدرجة راحت تقلق بال الدولة، لأن المسيحيين في نظرهم كانوا خونة وسلبيين، وخارجين على عبادة الدولة ورافضين لحرق البخور أمام تماثيل الإمبراطور رمز الإمبراطورية[٢].

التصادم بين المسيحية والإمبراطورية الرومانية

ويبدو أن الأمر قد اختلط على الرومان فى أول الأمر فظنوا ان المسيحية ليست إلا فرقة من الديانة الموسوية اليهودية لاسيما أن المسيحيين رفضوا مثل اليهود تأليه الإمبراطور وعبادته، ولكن لم يكد ينتهي القرن الأول حتى اتضح الأمر وظهرت الفوارق واضحة بين الديانتين، لأن المسيحيين لم يؤمنوا بأي عقيدة أخرى وأخذوا يجتمعون سرا لمباشرة طقوسهم الدينية، كما رفضوا الخدمة فى الجيش الروماني،واتخذوا الأحد أول أيام الاسبوع ليكون ذا صفة دينية بدلا من السبت عند اليهود[٣].

الأمر الذي جعل الأباطرة الرومان يضطهدون المسيحية، فكان ديكيوس أول إمبراطور يضطهد المسيحية، وكان عهد دقليانوس هو حقبة الشهداء العظيمة[٤].

فقد تطرف دقلديانوس فى قمعها فى أوائل القرن الرابع، فقد أصدر هذا الإمبراطور عدة مراسيم منع فيها صلاة المسيحيين، وأمر بهدم كنائسهم وإحراق كتبهم وحبس قساوستهم وطردهم نهائيا من الوظائف الحكومية[٥].

ولم تتوصل الإضطهادات إلى تفتيت التنظيم المتين في الكنيسة، بل إن الكنيسة استمرت في توسعها وأكثر من ذلك، زادها الاضطهاد قوة واندفاعا، وكان بعض المسيحيين يلتمس

---

[١] عمر السكندرى و سليم حسن ـ تاريخ اوروبا واثار حضارتها ـ الجزء الثانى ـ مطبعة المعارف بالفجالة مصر ـ ١٣٤١ هـ ـ ١٩٢٢ م ـ ص٥٦.

[٢] د / سيد أحمد على الناصرى ـ تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسى والحضارى ـ دار النهضة العربية ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٩١ـ ص ٣٨٦.

[3] E. G. Hardy: Studies in roman history. University of California Libraries. 1906. p 2-10.

[٤] هـ .ج . ولز ـ معالم تاريخ الإنسانية ـ المجلد الثالث ـ فى المسيحية والإسلام والعصور الوسطى وعصر النهضة ـ ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثالثة ـ ص ٣٢

[٥] د/ أحمد غانم حافظ ـ الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانهيار ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأسكندرية ـ ٢٠٠٧ص ٩١.

الشهادة طريقة مباشرة إلى الحياة الأبدية ودنيا الخلود، ولقد أبدوا من الحزم والجلد والصبر على الشدائد ما شد أنظار الوثنيين ودفع بعضهم إلى الإيمان وقد كتب ترتولين في العام ١٩٧"كان دم المسيحيين كالبذار"[١].

الاعتراف بالمسيحية

بعد هذا التاريخ الطويل من الصراع والاضطهاد، أصدر الإمبراطور قسطنطين مرسوم ميلانو الشهير سنة ٣١٣ م، معترفا بوضع الديانة المسيحية كإحدى الشرائع المصرح باعتناقها داخل الإمبراطورية، بمعنى أن يتمتع المسيحيون فى الإمبراطورية بكافة الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من أتباع الديانات الأخرى[٢].

نظرية الحق الإلهي المباشر (تبعية الكنيسة للدولة)

على الرغم من المزايا التي حصلت عليها الكنيسة نتيجة صدور مرسوم ميلانو سالف الذكر، حيث أصبحت الديانة الأولى فى الامبراطورية، ولم تعد ديانة الأقلية المطاردة والمضطهدة وكذلك تمتعها بسلطة الدولة التي استعملتها فى مواجهة الوثنية والهرطقة، إلا أنها فى المقابل فقدت استقلالها، فلم تعد قادرة على منع الأباطرة من التدخل فى شؤنها، بل أصبحت الدولة هي الجهة التي تحدد أي تفسير ديني يمكن تبنيه بشأن العقيدة المسيحية، كما أن الكنيسة أصبحت مضطرة إلى قبول القانون الروماني الذى رفض المسيح عليه السلام الاحتكام اليه[٣].

إلا أن الأهم من ذلك هو قبول الكنيسة بشمولية سلطة الدولة و الجمع بين السلطة الدينية والزمنية بيد واحدة هي الإمبراطور، ومن ثم أعترف للإمبراطور بأنه ممثل الكنيسة أمام الرب، وأنه إنما يباشر سلطته نيابة عن الرب واستنادا إلى تشريع إلهي، كذلك فقد أجازت الكنيسة الالتحاق بالخدمة العسكرية رغم تناقض ذلك مع مبدأ تحريم القتل في المسيحية، مخالفة بذلك ما كانت تذهب إليه قبل الاعتراف بها، بل وأصدر المجمع الديني المنعقد سنة ٣١٤ le ssynod de arles، أي بعد سنة واحدة من اعتراف قسطنطين بالمسيحية، قرار يجرم رفض الخدمة

---

[١] د/ نور الدين حاطوم ـ تاريخ العصر الوسيط فى أوروبة ـ الجزء الأول ـ من أواخر العصر الرومانى إلى القرن الثانى عشر ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٢ ـ ص ٦٩. انظر أيضا في ذات المعنى : أ.ب تشارلز ورث ـ الإمبراطورية الرومانية ـ ترجمة : رمزى عبده جرجس ـ مكتبة الأسرة ـ مهرجان القراءة للجميع ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٩ ـ ص ١٧٧.

[٢] ا.س.سفينسيسكايا ـ المسيحيون الاوائل و الامبراطورية الرومانية ـ ترجمة د. حسان ميخائيل اسحق ـ دار علاء الدين للنشر و التوزيع إـ سوريا ـ ص٢٦٥ وما بعدها .

[3]ELLUL (Jacques) : Histooire des institutionnel. 1ere edition, Quadrige / PUF, Parris 1999 p526.

العسكرية، وفى المقابل فقد أصبحت الكنيسة أداة الدولة فى تبرير أخطائها، وكذلك لحسم الصراعات السياسية و تأكيد سلطة بعض الأباطرة[١].

تبدل موازين القوى

أدى اعتراف قسطنطين بالكنيسة الى ازدياد نفوذ الكنيسة بعد أن اكتمل بنيانها المؤسسي وأصبحت بناءا إداريا هائلا يمتد الى كل بقاع أوربا المسيحية كما أضحت أكبر مالك للأراضي فى أوربا، بعد أن عبد لها القانون الروماني الطريق باعترافه لها بالشخصية الاعتبارية،و تكون لها نظامها المالي الخاص الذى تدبر به مشاريعها و تعول به أتباعها، وإجمالا أضحت الكنيسة مجتمعا كاملا ومستقلا قانونيا عن الدولة، و أصبح لها غايات ووسائل تختلف عن غايات ووسائل الدولة الرومانية فى تلك الفترة، وهو ما جعلها فى غير حاجة الى سيف الدولة، مستغنية بسيفها الخاص عما دونه[٢].

لقد أصبحت الكنيسة الكاثوليكية تتمتع باستقلالية كاملة عن الإمبراطورية الرومانية وهو ما يتضح من خلال رسالة القديس البيزنطي(جان فم الذهب)، عندما كتب لأحد الملوك، الذي حاول أن يتدخل فى شئون الطقوس الكنسية "إنك تتجاوز سلطتك، فأنت تسعى إلى عمل لم تخول له، أيها الملك أرجوك إبق فى مجال سلطتك"[٣].

نظرية الحق الإلهي غير المباشر (تبعية الدولة للكنيسة)

لقد كانت نهاية عصر الإمبراطورية الرومانية بداية عظيمة للمسيحية في الغرب الأوربي، ولقد تحقق النصر لها حين تحول الإمبراطور قسطنطين من الوثنية إلى المسيحية، وهكذا أصبحت الديانة المسيحية الديانة الرسمية، وفي الوقت الذي أخذت تتضاءل سلطة الحكومة، إذا برجال الدين هؤلاء هم القادة والمدافعون عن حقوق العامة، وآلت إليهم كل الاختصاصات المدنية والاجتماعية وقاموا برعاية الفقراء والمرضى[٤].

---

(١) المرجع السابق ص ٥٢٦-٥٢٧

(٢) د / سعيد عبد الفتاح عاشور ـ تاريخ اوروبا فى العصور الوسطى ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٧٦ ـ ص٤٥.

(3)PALANQUE (J-R.) : Saint Ambroise et l'Empoise romain Boccard, Paris, 1933, p. 337

(4)Morris Bishop . The Pelican Book of The Middle Ages Paperback .Publisher Penguin Books, 1968.p15-16.

وكانت نظرية الحق الإلهي غير المباشر مواتية لتنظيم العلاقة بين الجهتين وتتلخص هذه النظرية ـ والتي عرفت بنظرية السيفين[١]. فى أن الله خلق لحكم العالم سيفين أحدهما روحي والآخر زمنى، وسلم الأول للبابا مباشرة، والثاني للإمبراطور عن طريق البابا، مستندين فى ذلك على النص الإنجيلي الذى يوجه فيه المسيح حديثه الى بطرس قائلا "أعطيك مفاتيح ملكوت السماء ... وكل ما تحله على الارض يكون محلولا فى السموات، وما تعقده فى الارض يبقى معقودا فى السماء " ومؤدى ذلك ببساطة أن البابا باعتباره القديس بطرس هو مانح الشرعية للإمبراطور، ومن ثم فله أن يمنعه إياها وأن يحل الأفراد من يمين الطاعة للإمبراطور[٢].

وبذلك أصبح الرؤساء والملوك والأباطرة خاضعين للبابا الذي يمكنه أن يحل الرعية من يمين الولاء لهم، فى إطار ما أسماه "مبدا الجمهورية المسيحية الأوربية" وقبلته السلطة الزمنية ممثلة فى الإمبراطور هنري الرابع حين خضع لجريجورى فى كانوسا سنة ١٠٧٧[٣].

وقد احتلت فرنسا مكانة عظيمة لدى الكنيسة الكاثوليكية، إذ كانت فرنسا تعتبر الابنة الكبرى للكنيسة[٤].

ولقد كان للتعاون والدعم المتبادل بين النظام الملكي والكنيسة الكاثوليكية فى فرنسا دورا مهما فى تعزيز شعبية الاتجاه المناهض لرجال الدين[٥].

الأمر الذي أدى إلى قيام الثورة الفرنسية التي يعتبرها جان بوبيرو العتبة الأولى للعلمانية[٦].

وبالتالي يمكن اعتبار أسباب قيام الثورة الفرنسية هي ذاتها أسباب ظهور العلمانية، فما هي أسباب قيام الثورة الفرنسية وتبنى العلمانية وما هو مفهوم العلمانية في فرنسا، وكيف كان أثره على القانون العام وعليه سوف نقوم بدراسة هذا الفصل على النحو التالي: ـ

---

[١] محمود سعيد عمران ـ تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأسكندرية ـ بدون تاريخ ـ ص ٣٠٢.

[٢] د / مصطفى الخشاب ـ النظريات والمذاهب السياسية ـ مطبعة لجنة البيان العربى ـ الطابعة الثانية ـ ١٩٥٨ـ ص ١٠٦.

[٣] ول ديورانت : قصة الحضارة، المجلد ال ١١، الجزء ال ٢٢ ص ١٦-١٧

[4] Francis Messner, Pierre-Henri Prelot, and Jean-Marie Woehrlin eds., Traite de droitfrancais des religions (Paris: Litec, 2003), p. 77.

[5] Ferenc Feher, *The French Revolution and the Birth of Modernity* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 26.

[6] Jean Bauberot, *Histoire de la laii::ite en France,* que sais-je? (Paris: Presses universitaires de France, 2004).

المطلب الأول: الظروف التاريخية السابقة على العلمانية التى أدت إلى قيام الثورة الفرنسية.

المطلب الثاني: مفهوم العلمانية الفرنسي ومراحل تطوره.

المطلب الأول
الظروف التاريخية السابقة
على العلمانية التى أدت إلى قيام الثورة الفرنسية

تمهيد وتقسيم: ـ

فى صيف ١٧٨٩م، قامت فى فرنسا ثورة هائلة اهتزت لها أوروبا وظهر أثرها فى مشارق الأرض ومغاربها، فلا غرو أن خصت باسم الثورة الفرنسية دون كل ثورة فرنسية، واعتبرت أكبر حادث فى تاريخ العصور الحديثة[١].

ولا تعد الثورة الفرنسية حدثا هاما في تاريخ فرنسا وحدها، بل في تاريخ أوروبا بأسرها، نظرا لما بثته فيها من المبادئ الحديثة[٢]،[٣].

فقد جاءت الثورة الفرنسية بنظريات وأفكار كان العالم الغربي بأكمله على أتم الاستعداد لتقبلها مثل سيادة الشعب، وحق الشعب في تقرير مصيره، والمساواة في الحقوق، وجاءت بالقومية نظرية وعقيدة،وقضت على العصبيات العرقية داخل فرنسا حيث أصبح الجميع فرنسيين أبناء أمة فرنسية واحدة[٤].

---

[١] عمر السكندرى وسليم حسن ـ تاريخ اوروبا واثار حضارتها ـ الجزء الثانى ـ مطبعة المعارف بالفجالة مصر ـ ١٣٤١ هـ ـ ١٩٢٢ م ـ ص١

[٢] محمد قاسم وحسنى حسين ـ تاريخ القرن التاسع عشر فى أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ـ الطبعة السادسة ـ ١٤٣٨ هـ ـ ١٩٢٩ م ـ ص ١

[٣] ذكرت صحيفة (the morning post) فى عددها الصادر فى ٢١ يوليو ١٧٨٩ م "إن الإنجليزي الذي لا ينحني احتراما و اعجابت بالأسلوب الجليل الذي تجري فيه الآن واحدة من أهم الثورات التي شهدها العالم، لابد من أن يكون عديم الاحساس بالفضيلة والحرية، وهو لن يكون من أبناء وطني الذين كان من حسن حظهم أن يشهدوا ما جرى خلال الأيام الثلاثة الماضية في هذه المدينة العظيمة، وسيشهد على أن ما أقوله لا غلو فيه ولا شطط.،إريك هوبز باوم ـ عصر الثورة أوروبا (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨) ـ ترجمة د/ فايز الصياغ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ (يناير) ٢٠٠٧ ـ ص١٢٥.

[4]Roland n stromberg – an intellectual history of modern Europe – New York, Appleton–Century–Crofts–1966 –p274 –275.

ولقد كانت معظم الثورات السابقة إما ثورات على الدولة وإما على الكنيسة، أما الثورة الفرنسية فإنها هاجمت الملكية والكنيسة جميعا، واضطلعت بمهمة ومخاطرة مزدوجة،هي مهمة الإطاحة بالركيزتين الدينية والدنيوية للنظام الاجتماعي القائم[١].

ويرى البعض أن مشاعر الكراهية تجاه الكنيسة لم تكن لعدم وجود مكان للكنيسة فى عالم ما بعد الثورة، بل لأنها احتلت أكثر المواقع نفوذا وتمتعا بالمزايا فى النظام القديم[٢].

كما ساعدت الكتابات الخاصة بكل من روسو وفولتير على ظهور ثقافة شعبية مناهضة لرجال الدين[٣].

ومن هنا فإن الأسباب الرئيسة لقيام الثورة الفرنسية وما تلاه من ظهور العلمانية الفرنسية ترجع إلى تحالف الكنيسة مع النظام القديم الذي ترتب عليه سوء الأحوال السياسية والاجتماعية، وظهور مجموعة من المفكرين وعلى رأسهم فولتير وروسو ومونتسكيو، أثرت كتاباتهم الثورية التي نادت بالحرية الدينية والإخاء والمساواة وعدم التمييز بين الطبقات، على المواطنين الفرنسيين الذين تأثروا بتلك الكتابات وأدت إلى ثورتهم على الكنيسة والنظام الملكي، وبناءا عليه سوف نتناول هذا المبحث على النحو الآتي:

الفرع الأول: تحالف الكنيسة الكاثوليكية مع النظام الملكيفى فرنسا ونتائجه.

الفرع الثاني: ظهور الفكر المناهض للكنيسة والملكية.

---

[١] **ول ديورانت ـ قصةالحضارة ـ الجزء ٤٢ـ ص ٣٩٧**

[2]**Alexis de Tocqueville, *The Old Regime and the French Revolution,* translated by Stuart Gilbert (New York: Anchor Books, 1983), pp. 6-7.)**

[3]**Jean Bauberot and Severine Mathieu *Religion, modernise et culture au Royaume-Uni et en France, 1800-1914* (Paris: Seuil, 2002), pp. 46-53,**

الفرع الأول
تحالف الكنيسة الكاثوليكية
مع النظام الملكي فى فرنسا ونتائجه

تمهيد:

قامت الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا بتقديس الملك وفقا للنظام القديم، ومن جانبه دافع الملك عن عقيدة أسلافه في البلاد، وعن امتيازات رجال الدين[١].

مما أدى إلى استحواذ الكنيسة الكاثوليكية والنظام الملكي على امتيازات عديدة حرم منها عامة الشعب الفرنسي الذين عانوا من الفقر والظلم الاجتماعي، وسوء نظام الحكم، وفساد الكنيسة[٢].

ومن هنا فقد كان للتحالف القائم بين الكنيسة والنظام الملكي فى فرنسا نتائج فيما يتعلق بالأحوال السياسية والاجتماعية فى فرنسا قبل قيام الثورة الفرنسية، نستعرضها بإيجاز على النحو الآتي:

الغصن الأول: الحالة السياسية فى فرنسا قبل قيام الثورة الفرنسية

الغصن الثاني: الحالة الاجتماعية فى فرنسا قبل قيام الثورة الفرنسية

---

[1] **Jeffrey Merrick, The Desacralization of the French Monarchy in the Eighteenth Centur(Baton Rouge: Louisiana State University, 1990), p. 2.**

[٢] **د/ شوقى الجمل و د / عبد الله عبد الرازق ـ تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ـ المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات ـ ٢٠٠٠ ـ ص 83**

الغصن الأول

الحالة السياسية فى فرنسا قبل قيام الثورة الفرنسية

لقد أدى التحالف بين الكنيسة الكاثوليكية والنظام الملكي الفرنسي إلى وقوع فرنسا فى القرن الثامن عشر تحت حكم مستبد فيه الملك مطلق غير مسؤول إلا أمام الله، ويضم في يديه جميع السلطات، فهو السيد الأعلى للسلطة القضائية، والسيد في الميدان التشريعى والتنظيمى وهو سيد السلطة التنفيذية بلا رقيب[١].

فقد كان الاستبداد المطلق مقدسًا في زعم رجال الدين الذين كانوا يستعينون به على حفظ مكانتهم، وقضاء مآربهم، وكان هو يستعين بهم على تقرير نفوذه، وشمول سلطانه على الضمائر والأجسام، وكان لحقِّ الحكم مصدر إلهي يتلقاه الحاكم المستبد من السماء، فلا يُسأل عنه، ولا يكون للشعب إلا أن يطيعه كما يطيع خالقه، ويؤمن بحكمته التي تخفى عليه كما يؤمن بأسرار حكمة القدر؛ فالحكومة رسالة سماوية معصومة على هذه الأرض الخاطئة، والشك في الحكومة كالشك في العقيدة، كلاهما كُفر يعاقَب عليه بالحرمان السرمدي من رحمة الله**(٢)**.

وقد ساندت الكنيسة الاوضاع الراهنة وحق الملوك الإلهي، وبشرت بفضائل الطاعة والاستسلام، ولم تقصر الكنيسة فى إعلان أن الرق وقنانة الارض عاشا فى ظل كل الديانات، وعملت بكل الوسائل على دعم علاقات اجتماعية تناقض كل ما دعا اليه يسوع المحبة، علاقات مع قيصر لا مع الله[٣].

كما كانت حرية التدين معدومة فى فرنسا فلم تكن حكومتها تعترف بغير الكاثوليكية مذهبا دينيا فيها فبعد أن أمر هنري الرابع سنة ١٥٩٨ بالتسامح مع البروتستانت جاء لويس الرابع عشر وألغى هذا الحق وأصبح محرما على البروتستانت ممارسة مذهبهم فى فرنسا وأخرج الناس من ديارهم ألوفا ألوفا منفيين بسبب اختلافهم فى الدين عن بقية اهل البلاد[٤].

---

[١] فرانسوا فوريه، دينى ريشيه ـ الثورة الفرنسية ـ الجزء الأول ـ ترجمة صياح الجهيم ـ مكتبة التنوير ـ الهيئة العامة السورية للكتاب ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ـ ٢٠١٢ ـ ص ٤١.

[٢] عباس محمود العقاد ـ الحكم المطلق في القرن العشرين ـ مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ـ القاهرة ـ ٢٠١٣ ـ ص ٧.

[٣] فاروق القاضى – العلمانية هى الحل –دار العين للنشر ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠١٠ ـ ص ٢٣

[٤] حسن جلال ـ الثورة الفرنسية ـ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ ١٩٢٧ ـ ص ١٠ و ١١

الفصل الثاني
الحالة الاجتماعية فى فرنسا قبل قيام الثورة الفرنسية

عانى أغلبية الشعب الفرنسي من التمييز بين الطبقات، فكانت فرنسا تنقصها المساواة الاجتماعية، فالامتيازات العقيمة الضارة التي يرجع أصلها الى العصور الوسطى كانت قد عَمت جميع أنظمة المجتمع وهيئاته، فهناك امتيازات الكنيسة،وامتيازات النبلاء، وقد لوثت هذه الامتيازات العدالة ونقلت الشطر الأكبر من أعباء الضرائب إلى أكتاف الفقراء، وحرمت أفضل وأذكى طبقة وسطى فى أوروبا(البرجوازية) من المناصب الحسنة فى الجيش والأسطول والكنيسة والقضاء"[١].

فأما عن الكنيسة، فقد كانت الكنيسة الفرنسية في القرن الثامن عشر هيئة شبه مستقلة استقلالا ذاتيا، تتدخل في حياة المجتمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي على جميع المستويات، وتفلت في الوقت نفسه من هيمنة الدولة، ومع أن الكهنة لم يتجاوز عددهم ١٠٠ ألف، فإنهم ملكوا عشر الأرض، فضلا عن التمتع بدخل لايستهان به من العشور المفروضة على الفلاحين، وكانوا يحكمون أنفسهم بمجامع تجتمع مرة كل خمس سنوات[٢].

وكان رجال الدين يلقبون أنفسهم بالطبقة الأولى في المملكة،وكانت لهم امتيازات سياسية وقانونية وضريبة وكانت قوتها الاقتصادية من تحصيل ضريبة العشور وهي نوع من الزكاة في الدين المسيحي، كما كان رجال الدين (الكنيسة والأديرة والأفراد) يملكون أطيانا وعقارات كثيرة في الريف والحضر، ويحصلون إيجاراته تزداد قيمتها مع الزمن وكانت أملاكهم في الريف تتجاوز أملاكهم، في المدن –وقدقدر فولتير ربع أملاك رجال الدين بمبلغ ٩٠ مليون جنيه، أما نيكر، وهو معاصر للثورة الفرنسية فقال إنها ١٣٠ مليون جنيه. وكانت مساحتها الإجمالية تقدر بنحو ١٠ % من مساحة ارضي فرنسا[٣].

وأما عن النبلاء، فقد كانوا يؤلفون المنظمة الثانية فى المملكة و الطبقة المسيطرة على المجتمع وكان جميع النبلاء يملكون امتيازات شرفية و اقتصادية و ضرائبية: حمل السيف، مقعد خاص

---

[١] هـ .أ .ل.فشر ـ تاريخ اوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩–١٩٥٠) تعريب (احمد نجيب هاشم، وديع الضبع) ـ مرجع سابق ص ٥–٦

[٢] د/ عبد العظيم رمضان ـ تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث،من ضهور البرجوازية إلى الحرب الباردة ـ الجزء الأول (من ظهور الربجوازية الأوربية إلى الثورة الفرنسية) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٧ ـ ص ٣٠٠.

[٣] د/ لويس عوض ـ الثورة الفرنسية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٢ ـ ص ٦٠ :٦٣. أنظر فى ذات المعنى : د/فؤاد زكريا ـ الإنسان والحضارة ـ مكتبة مصر ـ الفجالة ـ القاهرة ـ بدون تاريخ ـ ص ٦٥. ٦٦.

فى الكنيسة، وقطع الرأس فى حالة الحكم بالإعدام بدلا من الشنق،والإعفاء من ضريبة الأعناق، وسخرة الطرق، وحق الصيد، واحتكار الحصول على الرتب العالية فى الجيش، و على الرتب الرفيعة فى الكنيسة والوظائف العليا فى القضاء، وقد أقنع النبلاء لويس السادس عشر عام ١٧٨١م، بأن يحرم من جميع المناصب الكبرى فى الجيش و البحرية و الحكومة كل من لا يظاهره اربعة اجيال من الأرستقراطية. [١]

وقد كان النبيل الإقطاعي قاضيا على فلاحه وبإمكانه أن يعاقبه كما يشاء. كما أن الإقطاعي إذا تمتع باستحسان الملك يمكنه أن يتحصل على رسالة منه تقول ببساطة: «يحبس السيد/.....توقيع: الملك لويس الخامس عشر». كان النبيل يملأ مكان الاسم بنفسه، بحيث ان كل من يغضبه ولأي سبب كان، كان يختفي ببساطة[٢].

<u>وأما عن الطبقة الثالثة</u>، كان عامة المواطنين ينتظمون في طبقة واحدة هي طبقة العامة أو الطبقة الثالثة. وهؤلاء تحملوا أعباء الدولة كلها، ودفع الضرائب المتزايدة، وتقديم الجنود للحروب الكثيرة، وخدمة الكنيسة والأشراف. وبعبارة موجزة فإن الطبقة الثالثة كانت تلتزم بأعباء ضخمة تجاه الدولة والبلاد لا يقابلها إلا حقوق ضئيلة. فهي محرومة من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية كحق الحرية والمساواة أمام القانون وحق اختيار النظام السياسي أو الاقتصادي الذي يوافق رغباته ومصالحه. وقد تفردت فئة قليلة من أبناء الطبقة الثالثة بوضع مالي ممتاز جعل لها مكانة خاصة ودورا رئيسيا في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية أطلق عليها اسم «البورجوازية»[٣].

ونشأت طبقة البرجوازية من الطبقة الثالثة ولكنها كانت تختلف عنهم فيما اكتسبته من ثروة من التجارة والصناعة ولكنها ظلت تتحمل بنفس الالتزامات ولا تتمتع بأي من امتيازات الاكليروس والنبلاء فكانت بمثابة الطبقة الوسطى[٤].

ولم يمض وقت كبير حتى أصبحت البرجوازية مزاحمة لأبناء الأشراف على المراكز الكبرى فى الدولة والإدارة خصوصا تلك التي تحتاج إلى العلم والاختصاص،وهي أمور لم تكن

---

[١] البير سوبول ـ مرجع السابق ص ٢٠ و٢١.

[2]E.H.GOMBRICH. A LITTLE HISTORY OF THE WORL–TRANSLATED BY CAROLINE MUSTILL – YALE UNIVERSITY PRESS – NEW HAVEN AN LONDON. P 220.

[٣] د/عبد العزيز سليمان نوار، د/ عبد المجيد نعنعى ـ التاريخ المعاصر ـ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ـ دار النهضة العربية ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠١٤ ـ ص ٢٤.

[٤] هـ .أ .ل.فشر تاريخ اوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩–١٩٥٠) تعريب (احمد نجيب هاشم، وديع الضبع) الطبعة السادسة –دار المعارف بمصر ص ٥–٦

تتوفر كثيرا لدى أبناء النبلاء، وكان منهم فى القرن الثامن عشر كتاب وعلماء وفلاسفة ساهموا فى تنوير الجماهير وجعلها تدرك ماهي فيه من ظلام ومالها من حقوق مهضومة[١].

الفرع الثاني
ظهور فكر مناهض للكنيسة والملكية

ظهرت فى فرنسا إبان القرن الثامن عشر طائفة من الكتاب الذين قوضوا الدعائم التي كان يقوم عليها النظام القديم ـ دعائم الحكم المطلق، وعدم المساواة فى أمور المجتمع وعدم التسامح فى شؤون الدين، كما ذهب السياسيون إلى أن نظام الامتياز والحكم المطلق يناقض مبادئ الإخاء الإنساني والقواعد التي قامت عليها الحكومات هي ضمان الحرية والمساواة، وأنه لا مناص من إعادة تلك الحقوق الطبيعية للأمة حتى يقوم نظام الحكم فى البلاد على أساس وطيد[٢].

ويعد ومونتسكيو وفولتير وروسو من أشهر المفكرين الذين تأثر الشعب الفرنسي بفكرهم،فقد بلغت النسخ المطبوعة من الكتب التي ألفها فولتير ١٥٩٨٠٠٠ نسخة خلال الفترة من (١٨١٤ ـ ١٨٢٤)، فى حين بلغت النسخ المطبوعة من الكتب التي ألفها روسو ٤٨٠٥٠٠ نسخة خلال الفترة نفسها[٣].وقد أدت كتابات فولتير وروسو إلى ظهور ثقافة شعبية مناهضة لرجال الدين[٤].

وسوف نعرض لدورهم المهم فى توعية الشعب الفرنسي من خلال كتاباتهم التي أسهمت إسهاما كبيرا فى قيام الثورة الفرنسية،وذلك على النحو الآتي:

أولا ـ ومونتسكيومن أشهر الكتاب الذين انتقدوا القيود التي تفرضها الكنيسة على حرية الفكر وسخر من ادعاءات رجال الكنيسة عن قدرتهم على عمل المعجزات، ونادي بمبدأ التسامح الديني، وكتاب روح القوانين الذي نشر فيعام ١٧٤٨،والذي ناقش فيه النظريات السياسية السائدة

---

[١] د/عبد العزيز سليمان نوار، د/ عبد المجيد نعنعى ـ التاريخ المعاصر ـ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ـ مرجع سابق ـ ص٢٤ ـ ٢٥ .

[٢] (محمد قاسم و حسنى حسين) ـ تاريخ القرن التاسع عشر فى أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى ـ مرجع سابق ـ ص٥

[3]Georges Weill. Histoire de l'idée laïque en France au XIXe. siècleHachette Littérature.paris. 13 octobre 2004.p55.

[4]JeanBauberot and Severine Mathieu. Religion, modernise et culture au RoyaumeUni et en France, 1800-1914. Paris: Seuil, 2002.p. 157.

في عصره ومختلف نظم الحكم، وأشاد بالنظام الدستوري الإنجليزي وطعن في الحكم الاستبدادي[١].

ويرى البعض أن كتاب الرسائل الباريسية لمونتسكيو كان بمثابة وميض عصر التنوير الفرنسي، فقد احتوى هذا الكتاب على نقد للمجتمعات الأوربية كما وجه نقد لملوك أوروبا وناهض هذا الكتاب بشدة الأكليروس، ويخلص مونستكيو في هذا الكتاب إلى أن قيمة جميع الأديان في مدى ما يمكن أن تقوم به من إصلاحات لإقامة الحياة الخيرة[٢].

ثانيا ـ فولتير،أما فولتير حامل لواء الأدب الفرنسي في القرن الثامن عشر فقد تناول الملكية في فرنسا وما يتصل بها من الأنظمة بالسخرية والتهكم المر – شأنه في كل كتاباته –فلم يترك لها أثرا من احترامها وإجلالها القديم، وذلك لأنها في نظره – وفي الحقيقة – لم تكن قوية تستعمل سلطانها في صالح الشعب كما كان الحال في حكم صديقه فردريك الأكبر ملك بروسيا، ولا دستورية تترك الأمر النواب الأمة كما كان الحال في انجلترا[٣].

كما هاجم الكنيسة هجوما لاذعا مرا، أنكر فيه تدخلها في السياسة، وانصرافها عن المسائل الروحية، وتعسفها في مطالبة رعاياها بالطاعة العمياء، كما هاجم في عنف سياسة التعصب وعدم احترام مبدأ التسامح الديني، وأشار إلى تلك الاضطهادات التي تنزل بالبروتستنت في فرنسا [٤].

ثالثا: جان جاك روسو والذى فاق ندائه كل نداء، وكان كتابه العقد الاجتماعى بمثابة انجيل الثورة الفرنسية، ويرى روسو أن التراضى بين الناس هو أساس الشرعية . وينشأ المجتمع السياسي في رأيه عندما يدرك الناس أن حياتهم في المجتمع الطبيعي قد أصبحت لا تسمح لهم بالمحافظة على أنفسهم ؛ بمعنى أن كل فرد لا يستطيع منفردا أن يدرأ عن نفسه الأخطار التي تحيط به . وهنا يتعاون الأفراد تحت إرادة واحدة لحماية أنفسهم ومصالحهم غير أن اتحاد كل عضو في هذا المجمع وقبوله بأن تصبح حريته وإرادته جزءا مكملا لحرية المجتمع وإرادته العامة

---

[١] د/ شوقى الجمل و د / عبد الله عبد الرازق ـ تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ـ مرجع سابق

[٢] رونالد سترومبرج ـ تاريخ الفكر الأوروبى الحديث (١٦٠١: ١٩٧٧) ـ ترجمة :أحمد الشيبانى ـ دار القارىء العربى ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٩٤ ـ ص١٨٣، ١٨٤.

[٣] (محمد قاسم و حسنى حسين) ـ تاريخ القرن التاسع عشر فى أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى ـ مرجع سابق ـ ص٥.

[٤] د/ زينب عصمت راشد ـ تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ ـ ص ١٨

لا يسلبه حقه في أن يستخدم حريته وإرادته منفردا[١] ومن أقواله عن الحرية "يولد الناس أحرارا، ولكنهم يستعبدون أينما ذهبوا"[٢].

ويرى البعض أن أفكار وروائع مؤلفات فولتير ومونتسيكو وروسو، قد هيأت أذهان الفرنسيين لاعادة النظر في حياتهم العامة، وفي علاقة الفرد الفرنسي العادي بحكومته[٣].

هذا ولم تقتصر الحركة الفكرية الأدبية والفلسفية التي ازدهرت في فرنسا، وأدت لإذكاء نار الثورة على جهود المفكرين مسالفي الذكر، فقد ظهرت عدة مؤلفات أخرى انتشرت في المجتمع الفرنسي رغم ما بذلته السلطات للحيلولة دون ذلك، مثلا (دائرة المعارف الكبرى)التي ظهرت في أربعة وثلاثين مجلدا وتضمنت تلخيصا للمعرفة الإنسانية وأشارت إلى الظلم السياسي والاجتماعي وإلى أوجه الفساد المتعددة السائدة في ذلك العصر[٤].

ومن هنا، وبعد عرض أسباب قيام الثورة الفرنسية، نرى أن السبب الرئيس يرجع إلى وجود دور سياسي للكنيسة من خلال تدعيمها للحكم الملكي وإضفاء المشروعية على سياساته، ما أدى إلى حرص الملك على رضا الكنيسة فقط، ومنحها امتيازات واسعة وإعفائها من أيالتزامات بالإضافة إلى كونها الطبقة الأولى فى المجتمع الفرنسي، ويمكن اعتبار أسباب قيام الثورة الفرنسية الاخرى من أسباب اجتماعية و وفكرية على النحو السابق بيانه، نتيجة أكثر من كونها أسباب، فتحالف الكنيسة مع الملك أدى الى وجود فوارق فى المجتمع أدى إلى ظلم الطبقة الثالثة، الأمر الذى أدى بدوره إلى بغض الكنيسة و الملكية وإحساس الطبقات الدنيا بالظلم، فظهر الفكر الذى ينادى بالمساواة والحرية و الإخاء .

ومع قيام الثورة ظهرت العلمانية وتطورت على مدى قرن ونصف فكيف كان مفهومها عندما ظهرت وكيف تطور هذا المفهوم؟ هذا ما نعرض له فى المبحث القادم.

---

(١) د/ زينب عصمت راشد ـ تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ ـ ص ١٩، ٢٠.

(٢) على مولا ـ زادك إلى المعرفة ـ من أقوال عظماء المفكرين عبر تاريخ الإنسانية ـ منتدى مكتبة الأسكندرية ـ ٢٠١٠ ـ ص ٧٣

(٣) د/ عبد الفتاح أبو عيلة، د / إسماعيل أحمد يافى ـ تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ـ دار المريخ للنشر ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٩٣ ـ ٢٤٠.

(٤) د/ شوقى الجمل و د / عبد الله عبد الرازق ـ تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ـ مرجع سابق ـ ص٨٣- ٨٥

المطلب الثاني
المفهوم الفرنسى للعلمانية ومراحل تطوره

تمهيد:ـ

إن تبنى العلمانية فى فرنسا لم يأت بين عشية وضحاها،ففي البداية تم إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩ م، يتضمن التأكيد على حرية المواطن وحقوقه المختلفة، ورغم التأكيد فى هذا الإعلان على حرية العقيدة إلا أن الأمر لم يتم بهذه السهولة، فلم تكن الكنيسة الكاثوليكية بالخصم الضعيف فقد قاومت بكل ما تملك للحفاظ على مكانتها الدينية والسياسية، إلا أن الأمر استتب فى النهاية للثوار وأيقنت الكنيسة انه لا دور سياسي لها فى النظام الجديد، وسوف نتناول مفهوم العلمانية وتطوره على النحو الآتي:

الفرع الأول: العلمانية المحاربة (إخضاع الكنيسة للدولة)

الفرع الثانى: العلمانية المحايدة (فصل الكنيسة عن الدولة)

الفرع الثالث: مفهوم العلمانية في الفكر الفرنسي

الفرع الأول
العلمانية المحاربة (إخضاع الكنيسة للدولة)

قضت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م، على النظام الملكي، كما عملت على وضع حد للعلاقة الوطيدة بين الدولة والكنيسة[١].

وفى هذه المرحلة تم اتخاذ إجراءات من شأنها تحجيم دور الكنيسة وإخضاعها لسلطان الدولة،فخضعت الرسائل البابوية لمراقبة الحكومة وألغيت المدفوعات السنوية للبابوية، وهو ما أدى إلى تراخى العلاقات بين كنيسة فرنسا والبابوية[٢].

وفى عام ١٧٩١ م، أقر الدستور الفرنسي مبدأ الحرية السياسية، ومنح عددا من الحقوق المدنية لجميع المواطنين من دون تمييز، ومنها حق التعاقد مع طرف ثاني دون وصاية[٣].

كما تم فرض الحظر على إقامة الاحتفالات الدينية وأي من مظاهرها فى المحيط العام، كما تم مصادرة أموال الكنيسة وإعدام قرابة ثلاثة آلاف كاهن[٤].

وفى عام ١٧٩٥ م، تم الإعلان عن قيام أول دولة علمانية فرنسية حيث لا يجوز للدولة بموجب الدستور الجديد الاعتراف بأي دين من الأديان أو تقديم الدعم له[٥].

واتسعت فجوة العداء بين الجمهورية الفرنسية والكاثوليكية إلى خارج حدود فرنسا، حيث قامت القوات الفرنسية باعتقال البابا فى ١٧٩٨ م، وإحضاره إلى جنوب فرنسا حيث ظل هناك حتى وفاته[٦].

---

[١] **للمزيد انظر**

Edmund Burke, *Reflections on the Revolution in France* : (Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 1987).

[٢] **البير سوبول ـ مرجع السابق ـ ص ١٧٩**

[3]**Claude Durand-Prinborgne, *La laicite* (Paris: Dalloz, 2004), p. 24.**

[4]**Emile Poulat, «Separation de l'Eglise et de l'Etat en France: De la Revolution a 1905,»*Le Monde des Religions,* no. 8 (novembre-decembre 2004), p. 14.**

[5]**Valentine Zuber, «L'idee de separation en France et ailleurs,» dans: Jean Bauberot and Michel Wieviorka, Les Entretiens d 'Auxerre: De la separation des Eglises et de l'Etat a l'avenir de la laicite (Paris: L'aube, 2005), pp. 109-110.**

[6]**Carolyn M. Warner, *Confessions of an Interest Group: The Catholic Church and Political Parties in Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), p. 3.**

نستخلص مما سبق أن مفهوم العلمانية فى المرحلة الأولى كان يعنى اخضاع الكنيسة للدولة وإنهاء تبعيتها للبابوية وإعادة تنظيمها بما يضمن إحكام سيطرة الدولة عليها ومساواتها بغيرها من الأديان.

المطلب الثالث

العلمانية المحايدة (فصل الكنيسة عن الدولة)

كانت هزيمة فرنسا على يد بروسيا فى الحرب التي دارت رحاها فى الفترة من ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ بمثابة النهاية للإمبراطورية الفرنسية الثانية، ولهذا السبب تم إعلان الجمهورية الثالثة عام ١٨٧٠ م، وكان تبنى القوانين الدستورية الصادرة فى عام ١٨٧٥ م،بداية لمرحلة دقيقة استمرت طيلة ثلاثة عقود من الزمان، وكان من شأنها أن رسخت مبادئ العلمانية خلال تلك الفترة[١].

فى هذه الفترة صدرت عدة قوانين تسير فى تجاه العلمانية نذكر منها: ـ

- قانون١٦/حزيران / يونيو ١٨٨١وبموجب هذا القانون أصبح التعليم الابتدائي مجانيا.
- قانون٢٨/اذار/مارس ١٨٨٢و بموجب هذا القانون أصبح التعليم الابتدائي إلزاميا وعلمانيا.
- قانون ٢٧تموز /يوليو ١٨٨٤و الذي يعيدالاعتراف بالطلاق.
- قانون١٤اب/اغسطس١٨٨٤وبموجبه تم إلغاء تلاوة الصلوات فى بداية الجلسات البرلمانية.
- قانون ١١شباط فبراير ١٨٨٥ وبموجبه تمت علمنة المستشفيات.
- قانون٣٠ تشرين الاول / أكتوبر ١٨٨٦و بموجبه تمت علمنة موظفي المدارس الحكومية.
- قانون١٥تموز/يوليو ١٨٨٩و بموجبه أصبحت الخدمة العسكرية إلزامية لرجال الدين[٢].

وفى عام ١٨٨٣ كتب جول فيرى "بعد ان اخضعنا المؤسسات الدينية و الكهانة يمكننا الآن أن نتبع سياسة معتدلة "[١].

---

[1] **Jean Bauberot, Laicite 1905-2005, entre passion et raison (Paris: Seuil, 2004), pp. 13-14.**

[٢] **للمزيد انظر**

Claude Durand-Prinborgne, La laicite (Paris: Dalloz, 2004), pp. 26-42.

Michel Ducomte, La laicite (Toulouse, France: Editions Milan, 2001), p. 27.

Jean Bauberot,Breve histoire de la lalciti: en France,Paris: Universalis, 2004, p. 1

وهذا يؤكد أن مرحلة مفهوم العلمانية كمفهوم محارب كانت مرحلة فقط وبعد أن تمت، بدأت السياسة المعتدلة وإحلال العلمانية المحايدة محل العلمانية المحاربة.

قانون ١٩٠٥ (فصل الدين عن الدولة)

فى ٩ ديسمبر ١٩٠٥ م، تم إقرار قانون الفصل بين الدين والدولة، ومن أهم ما جاءبهذا القانون ما ورد بالمادة الأولى منهوالتي نصت على أن "الجمهورية تكفل حرية الضمير، وتضمن حرية ممارسة العبادة"، ومن أهم تبعات هذا البند الدفع إلى حرية الضمير والاعتقاد بمعنى ضمان الدولة بنفس المستوى حرية الإيمان وحرية الإلحاد.

أما المادة الثانية، فقد جاء فيها: "لا تعترف الجمهورية بأي دين ولا تموّله ولا تدعمه"، وبموجب هذا البند تضمن الدولة والإدارات والبلديات حيادها تجاه المواطنين من خلال رفض منح مزايا معينة للبعض بسبب ممارساتهم الدينية[٢].

النص على العلمانية فى دستوري ١٩٤٦ و١٩٥٨.

أصبحت العلمانية مبدأ دستور بعد أن تم النص عليها فى دستوري ١٩٤٦ و١٩٥٨ وسوف نتناول هذه النقطة بالتفصيل عند الحديث عن أثر مفهوم العلمانية الفرنسي على الدستور.

مما سبق يتضح أن مفهوم العلمانية فى المرحلة الثانية كان يعنى فصل الكنيسة عن الدولة وإلغاء كل دور للكنيسة فى المحيط العام و قصر دور الكنيسة على الجانب الروحي و الديني داخل الكنيسة فقط وقد تم للدولة هذا الفصل من خلال الاجراءات و القوانين سالفة الذكر إلى أن تم التكريس لها دستوريا من خلال النص عليها فى مقدمة دستور ١٩٤٦ و فى المادة الأولى منه و وكذلك النص عليها فى دستور ١٩٥٨ و بالتالي فإن مفهوم العلمانية فى فرنسا تطور من علمانية محاربة إلى علمانية محايدة الأمر الذى تأثر به الفكر الفرنسي، الأمر الذى نعرض له فى المبحث القادم.

---

(1)**Emile Perreau-Saussine, Catholicism and Democracy.: An Essay in the History of Political Thought, Translated by Richard Rex (Princeton: Princeton University Press, 2012), p 9**

(٢) **للمزيد حول هذا القانون انظر**

Patrick Cabanel, «1905: Une loi d'apaisement?,»*L 'Histoire,* no. 289 (2004).

Kareh Tager, «l 00 ans de lalcite,»*Le Monde des Religions,* no. 8 (novembre-decembre 2004).

Alain Boyer, *1905: La Separation Eglises-Etats* (Paris: Editions Cana, 2004).

الفرع الثالث
مفهوم العلمانية فى الفكر الفرنسي

ويعد كلا من هنري بينا رويز وجان بوبيرو من أهم المفكرين الذين تناولوا مفهوم العلمانية وعلى الرغم من اختلافهم فيما يتعلق بحرية التعبير عن المعتقد، إلا أن أفكارهم تتلاقى حول مفهوم العلمانية بوجه عام

وعلى ذلك نقوم بدراسة هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم العلمانية لدى هنري بينا رويز

الفرع الثاني: مفهوم العلمانية لدى جون بوبيرو

الفرع الأول
مفهوم العلمانية لدى هنري بينا رويز[١]

يرى هنري بينا رويز أن الدولة هي شيء مشترك للجميع، لمن يعتقدون بإله واحد، ولمن يعتقدون في أكثر من إله،ولمن يرفضون الإعلان عن هذا،وأخيرا هناك من لا يؤمن نهائيا. لكن الجميع يعيشون معا، وهذه الحياة المشتركة، منذ الإعلان الأول لحقوق الإنسان، يجب أن تضمن للجميع وفي نفس الوقت حرية المعتقد والمساواة في الحقوق. فحرية المعتقد تستبعد كل خوف ديني أو أيديولوجي، أما المساواة في الحقوق فهي تتناقض مع إعطاء قيم مميزة وامتيازات لاعتقاد ما، أو حتى للملحدين إذا عليها أن تكون حيادية على صعيد جميع الأديان والطوائف.[٢] ويرى أن وصول رجال دين معين للسلطة وفرض هذا الدين واحتلاله للفضاء العام، احتمال كبير لحدوث عنف كامن أو صريح، فيما يتعلق بكل شخص غريب عن المعتقد " المرجع " أو الإيمان القائم (والأمثلة كثيرة في المجتمعات المسيحية القديمة في الغرب، والمجتمعات الإسلامية الحالية، وهي مستمرة أيضا في المجتمعات اليهودية والمسيحية الشرقية وخاصة العربية منها).[٣]

---

[١] يعد هنرى بينا رويز من اهم الفلاسفة العلمانيين فى فرنسا كذلك فقد كان احد الاعضاء الرئيسيين فى لجنة ستازى التى شكلها الرئيس الفرنسى لدراسة موضوع تطبيق العلمانية بعد ازمة الحجاب فى فرنسا، كما ان مؤلفه (ما العلمانية)Qu est-ce que la laicite يعد من اهم المراجع التى صدرت حول العلمانية.

[2]Henri Pena-Ruiz, « Qu'est-ce que la laïcité ?», Paris, Folio actuel, 2003.p.9.

[٣] للمزيد

Henri Pena-Ruiz, « Qu'est-ce que la laïcité ?», Paris, Folio actuel, 2003.

وإجمالا يرى أن سيطرة دين معين على السلطة يؤدى إلى نتيجة مفادها أن تصبح الأديان الأخرى مبعدة بأشكال وبدرجات مختلفة[١].

الفرع الثاني
مفهوم العلمانية لدى جون بوبيرو[٢]

يرى جون بوبيرو أن العلمانية لا تعنى محاربة الدين أو منعه كما يعتقد الكثيرون وبخاصة في العالم العربي الإسلامي، كما أنها لا تعني الإلحاد قطعا، فهناك علمانيون مؤمنون كثيرون. ولكن تعني فصل السياسة عن الدين أو عدم استخدام الدين لأغراض سياسية أو حتى انتهازية. كما أنها تعني حيادية الدولة تجاه الأديان والعقائد، بمعنى أن الدولة العلمانية تحمي جميع العقائد الدينية وتسمح للمواطنين بممارسة شعائرهم بكل حرية شريطة ألا يعتدي أحد على أحد، أو ألا يفرض أحد دينه على أحد بالقوة، كما يرى أن الدولة العلمانية الحديثة على عكس الدولة الثيوقراطية القديمة، لا تمنع كل الأديان والمذاهب لصالح فرض دين واحد أو مذهب واحد على الجميع. وإنما هي تعترف بكل الأديان والمذاهب وتحترمها وتعاملها على قدم المساواة[٣].

ثم يضيف البروفيسور جان بوبيرو قائلا: إن العلمانية هي عبارة عن صيرورة تاريخية لعبت فيها الحداثة الغربية دورا حاسما، فلا علمانية دون حداثة، العلمانية هي ثمرة الحداثة الفلسفية التنويرية، وكذلك الحداثة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية والفنية.

---

[١] للمزيد أنظر

Henri Pena-Ruiz, «La Lalcite, ou la difference entre le «collectif» et le «public» *Hommes and Migrations,* no. 1218 (Année 1999)

[٢] جون بوبيرو هو واحد من أهم أساتذة الجامعات الفرنسية، ويعتبر الاختصاصي الأول في موضوع العلمانية أو فصل الدين عن السياسة والتسييس. وهو الرئيس الشرفي لإحدى كبريات الجامعات الفرنسية: الكلية التطبيقية للدراسات العليا.

كما أنه مؤلف العديد من الكتب على مدار العشرين سنة الماضية نذكر من بينها: نحو ميثاق علماني جديد (١٩٩٠)، التعددية والأقليات الدينية (١٩٩١)، الأديان والعلمانية في الاتحاد الأوروبي، العلمانية التطورات والرهانات (١٩٩٦)، الأخلاق العلمانية ضد الأخلاق التقليدية (١٩٩٧)، الدين والحداثة والثقافة في انجلترا وفرنسا بين عامي ١٨٠٠-١٩١٤ (٢٠٠٢)، العلمانية بين الانفعالات الهائجة والتفكير العقلاني (٢٠٠٤).

للمزيد انظر:

Jean Bauberot: Vers un nouveau pacte laique? (Paris: Seuil, 1990); Religions et laiCite

[3]Jean Bauberot, Les laïcités dans le monde, Presses Universitaires Françaises, Paris, 2007.

ولذلك فإن المجتمعات التقليدية لا تعترف بالعلمانية، ولكن العلمانية المنفتحة يمكن أن تتأقلم مع مختلف المجتمعات والتراثات الدينية. فهناك علمانية فرنسية، وعلمانية ألمانية، وعلمانية أميركية، وربما يوما ما علمانية عربية أو إسلامية. وهي لن تكون معادية للدين الإسلامي أبدا ولكنها ستكون مضادة للفهم الأصولي المتعصب للدين. [١]

مفهوم العلمانية الفرنسية

ونستخلص مما سبق أن مفهوم العلمانية الفرنسية يعنى "عدم تبنى الدولة الفرنسية دين معين، واحترامها لكل الأديان، كما لا تكون الدولة ملحدة، وتمتع مواطنيها بكامل الحرية فى اعتناق دين ما أو تغييره أو تركه أو ألا يكون لهم دين وتضمن الدولة وتحترم هذا الاختيار، وتحرم إجبار المواطن على تبنى دين معين أو تركه، والمساواة بين جميع المواطنين فى شتى مناحي الحياة وعدم منح ميزة أو امتياز لأصحاب دين معين لمجرد اعتناقهم لهذا الدين، وفصل الدين عن السياسة ".

ونرى أن مفهوم العلمانية الفرنسية يمكن اختصاره فى

"مواطنون أحرار فى اختيارعقيدتهم، متساوون، يعيشون سويا فى دولة محايدة إزاء الاديان، تفصل بين الدين والسياسة".

وإذا كان المفهوم السابق محل اتفاق فى فرنسا، فإن المسألة التي كانت ومازالت محل خلاف وجدل فى فرنسا، هي حرية التعبير عن المعتقد، ويمكن القول إن حرية التعبير عن المعتقد من خلال الرموز الدينية خاصة الحجاب الإسلامي من أكثر المواضيع التي أثارت جدلا فى المجتمع الفرنسي، لذا سوف نعرض لها بشيء من التفصيل عند الحديث عن أثر مفهوم العلمانية على حرية العقيدة.

---

[١] **للمزيد انظر :**

Jean Bauberot, Les laïcités dans le monde, Presses Universitaires Françaises, Paris, 2007

المبحث الثانى

أثر المفهوم الفرنسى للعلمانية على القانون العام

تمهيد وتقسيم

عرضنا فى الفصل السابق الظروف التاريخية التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية وظهور العلمانية وتطور مفهومها تاريخيا من مفهوم محارب إلى مفهوم محايد، كما تناولنا مفهوم العلمانية الفرنسية فى الفكر الفرنسي، واستخلصنا مفهوم العلمانية الفرنسية المتفق عليه على النحو السابق بيانه، وتبين من خلال البحث أن الموضوع الذي أثار الخلاف والجدل فى فرنسا هو حرية التعبير عن المعتقد خاصة فيما يتعلق بارتداء الرموز الدينية.

والسؤال الآن عن مدى تأثر القانون العام فى فرنسا بتبني العلمانية وبمفهومها السابق بيانه وكذلك بالخلاف حول حرية التعبير عن المعتقد؟

فى هذا الفصل نجيب على هذا التساؤل من خلال بيان أثر مفهوم العلمانية الفرنسية على القانون العام خاصة فيما يتعلق بالدستور والنظام السياسي وحرية العقيدة والتعبير عنها وذلك على النحو التالي: .

المطلب الأول: –أثر المفهوم الفرنسي للعلمانية على الدستور.

المطلب الثاني: –أثر المفهوم الفرنسي للعلمانية على النظام السياسي.

المطلب الثالث: –أثر المفهوم الفرنسي للعلمانية على الحرية الدينية.

المطلب الأول
أثر المفهوم الفرنسي للعلمانية على الدستور

يرى موريس فرجيه أن الدستور لدى الفرنسيين عبارة عن نص مكتوب وأنهم يهملون الدساتير العرفية، فهم يتعلقون بنص الدستور وبمحتواه المسطور أكثر من تعلقهم بإطاره الذي يضمنه ويحتويه ولذا فإن تاريخهم الدستوري يبدأ عام ١٧٨٩ م، لعدم وجود نص مكتوب فى صيغة قانونية صحيحة قبل هذا التاريخ[١].

ويمكن القول أن وجود دستور فى فرنسا يحكم وينظم العلاقة بين الدولة والمواطنين هو أثر مباشر للعلمانية حتى ولو لم ينص فى الدستور على لفظ العلمانية.

فبالرجوع إلى الدستور الصادر عام ١٧٩١ مبدأ الحرية ومنح عددا من الحقوق لمدنية لجميع المواطنين من دون تمييز، أي أنه تضمن المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن دياناتهم، وهو الأمر الذي يعد من أهم المبادئ العلمانية وإن لم ينص هذا الدستور على لفظ العلمانية[٢].

ولقد تم ذكر لفظ العلمانية لأول مرة فى الفقرة الثانية عشر من مقدمة دستور عام ١٩٤٦ فنصت على أن " نظام التعليم العام مجاني علماني على جميع المستويات وهو التزام يقع على الدولة " ثم نصت المادة الأولى منه على " فرنسا جمهورية موحدة علمانية ديمقراطية اجتماعية". وبالرجوع إلى دستور عام ١٩٥٨ نلاحظ أن هذا الدستور قد تضمن اللفظ والمفهوم فنجد أن الديباجة، والمادة الأولى ومواد الباب الأول المتعلقة بالسيادة نجدها متأثرة بمفهوم العلمانية وهو ما يتضح من نص الديباجة الذي أشار الى إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام ١٧٨٩،وأشار كذلك إلى مقدمة دستور عام ١٩٤٦.

كذلك فقد نصت المادة الأولى من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ على أن " فرنسا جمهورية علمانية ديمقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة، تكفل مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز يقوم على الأصل أو العرق أو الدين، وتحترم جميع المعتقدات ..."

---

[١] موريس فرجيه ـ دساتير فرنسا ـ ترجمة احمد عباس ـ ص هـ

[٢] كذلك فقد نص دستور ١٧٩٥ على عدم جواز الاعتراف بأي دين من الأديان من قبل الدولة أو تقديم الدعم له، وهو ما يعد أيضا ضمن مفهوم العلمانية الذي سبق بيانه والذي يتضمن عدم اعتراف الدولة بأي دين من الأديان التي يعتنقها مواطنيها، ولكن هذا لا يمنع من أن تكفل الدولة احترام جميع الأديان فى إطار حرية العقيدة.

ويتضح من نص هذه المادة مدى تأثرها بمفهوم العلمانية الفرنسية السابق بيانه من مساواة جميع المواطنين أمام القانون بعض النظر عن معتقداتهم وكذلك احترام الدولة لجميع المعتقدات.

وكذلك قررت المادة الثانية أن شعار الدولة هو " الحرية و المساواة و الاخاء" وأن مبدؤها " حكومة الشعب بالشعب و لصالح الشعب"، وهى الشعارات التي نادت بها الثورة الفرنسية ومن قبلها كتاب العقد الاجتماعي لروسو ستخلص مما سبق إلى أي مدى أثر مفهوم العلمانية فى الدساتير الفرنسية الصادرة منذ قيام الثورة الفرنسية وحتى دستور عام ١٩٥٨ سواء ذكر لفظ العلمانية او لم يذكر[١].

المطلب الثاني

أثر مفهوم العلمانية على النظام السياسي

سبق أن تناولنا فساد النظام الملكي باعتباره أحد أسباب قيام الثورة الفرنسية التي تعتبر العتبة الأولى للعلمانية وتبين كيف كان الملك هو مصدر السلطات وكيف كان حكمه مستبد فالملك مطلق غير مسئول إلا أمام الله وهو الأمر الذي ساندته الكنيسة لقاء المزايا التي كانت تتمتع بها على النحو الذي سبق تناوله، مما نخلص معه أن النظام السياسي كان نظاما ديكتاتوريا مستبدا غير مسئول امام الشعب.

وقد أدى مفهوم العلمانية الفرنسي إلى حلول النظام الديمقراطي محل نظام الحكم الاستبدادي المطلق، وتم الفصل بين الدين والسياسة، ولم يعد الحاكم مفوضا من السماء، وأصبحت السيادة ملك للشعب يمارسها عن طريق ممثليه، وكذلك لم تعد طبقة معينة تستأثر بحق ممارسة السيادة الوطنية،فاستنادا إلى شعار الجمهورية الحرية والمساواة والإخاء، فطالما أن الجميع متساوون فلا يمكن أن تستأثر طبقة معينة بممارسة السيادة الوطنية الأمر الذي يؤدى إلى حق الجميع فى أن يطمح إلى تولى أعلى المناصب العامة طبقا للدستور والقانون.[٢]

وتعد الديمقراطية أحد أهم النتائج المترتبة على مفهوم العلمانية / فقد نص دستور ١٩٤٦ في المادة الاولى منه على " فرنسا جمهورية موحدة علمانية ديمقراطية اجتماعية".

---

(١) **للمزيد حول الدساتير الفرنسية انظر :**

Jacques godechot et herve faupin, Les constitutions de la france depuis 1789,Flammarion, paris, 2018.

للمزيد حول الديمقرطية الفرنسية

(2)**Dominique schnapper, de la democratie en france(republique, nation, laicite, odile Jacob, 2017**

كذلك فقد نصت المادة الأولى من دستور ١٩٥٨ على أن " فرنسا جمهورية علمانية ديمقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة، تكفل مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز يقوم على الأصل او العرق او الدين، وتحترم جميع المعتقدات ..."[١]، كما انتقلت السلطة إلى الشعب، بعد أن عانى الفرنسيون من الحكم المطلق وتركيز السلطات فى يد الملك . فالشعب هو الذى يختار رئيس الجمهورية و هو الأمر الذى تنص عليه المادة السابعة من دستور ١٩٥٨ " ينتخب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة للأصوات ..."، كما يختار الشعب البرلمان المكون من الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ فتنص المادة ٢٤ من دستور عام ١٩٥٨ على أن "ينتخب نواب الجمعية الوطنية بالاقتراع المباشر ...، ينتخب مجلس الشيوخ بالاقتراع غير المباشر ... يوجد ممثلون عن الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا فى الجمعية الوطنية وفى مجلس الشيوخ"[٢]

والحكومة مسئولة أمامه من خلال نوابه وفقا لنص المادة ٢٠ من دستور ١٩٥٨ " ... وهي مسئولة أمام البرلمان ..."

إذن فالشعب يختار رئيس الجمهورية ويختار البرلمان ويحاسب الحكومة من خلال نواب البرلمان فالشعب أصبح هو السيد، وكل السلطات تعمل لصالحه بتكليف منه(٣).

والخلاصة أن العلمانية بمفهومهما الذي يؤكد على الحياد والمساواة وحكم الشعب بالشعب قد أثر فى تحول النظام السياسي فى فرنسا من نظام ديكتاتوري مستبد إلى نظام ديمقراطي تعددي يفصل بين السلطات تخضع فيه الحكومة لرقابة البرلمان وتتساوى فيه جميع فئات الشعب فى ممارسة السيادة الوطنية دون ميزة لفئة اجتماعية دون أخرى أو أفضلية لأصحاب ديانة معينة على أخرى.

---

[١] ونص دستور ١٩٥٨ على ان "السيادة الوطنية ملك الشعب يمارسها عن طريق ممثليه بواسطة الاستفتاء، ولا يجوزلأي فئة من الشعب أو لأي فرد أن يستأثر بحق ممارسة السيادة الوطنية ... ".
وكذلك قررت المادة الثانية من دستور عام ١٩٥٨ أن شعار الجمهورية هو" الحرية والمساواة والإخاء" وأن مبدؤها " حكومة الشعب بالشعب ولصالح الشعب".

[٢] كذلك فقد نصت المادة الرابعة من دستور ١٩٥٨ على أن " تساهم الأحزاب والمجموعات السياسية فى التعبير عن الاقتراع، وهي تتكون وتمارس نشاطها بكل حرية ويتعين عليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.
ونصت الفقرة الثالثة من ذات المادة على أن "يكفل القانون التعددية فى التعبير عن الآراء والمشاركة العادلة للأحزاب والمجموعات السياسية فى الحياة الديمقراطية للأمة"

[٣]للمزيد حول النظام السياسى والديمقراطية في فرنسا انظر : إمام عبد الفتاح إمام ـ الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم ـ المجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة ـ ٢٠٠٢ ـ ص ٣٥١ (الفصل الثالث الديمقراطية في فرنسا).

المطلب الثالث
أثر المفهوم الفرنسى للعلمانية على الحرية الدينية

تمهيد

يمكن القول أن تبنى العلمانية فى فرنسا كان له أثر عظيم على حرية العقيدة، فحرية العقيدة محل إجماع الفرنسيين، أما حرية التعبير عن المعتقد من خلال ارتداء الرموز الدينية فهي محل خلاف كبير، وسوف نتناول أثر العلمانية على حرية العقيدة والتعبير عنها من خلال فرعين:

الفرع الأول: أثر مفهوم العلمانية الفرنسي على حرية العقيدة.

الفرع الثاني: أثر مفهوم العلمانية الفرنسي على حرية التعبير عن المعتقد.

الفرع الأول
أثر مفهوم العلمانية الفرنسي على حرية العقيدة

يمكن القول أن مفهوم العلمانية الفرنسية فى جوهره و فى تاريخ نشأته يتعلق بحرية المعتقد،حيث أن شهادة ميلاد العلمانية فى مفهومها المعاصر قد خطتها الثورة الفرنسية مؤكدة على استقلالية المعتقد، فنصت المادة العاشرة من إعلان حقوق الإنسان المواطن الصادر عام ١٧٨٩ على أنه" لا يجوز التعرض لأحد لما يبديه من الأفكار حتى فى المسائل الدينية على شرط أن تكون هذه الأفكار غير مخلة بالأمن العام" و قامت الجمعية التشريعية فى ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٧٩٢ بعلمنة الأحوال المدنية و الزواج و بهذا لم تعد المواطنة مرتبطة بالدين... وعندها ترسخت العلمانية فى المؤسسات مع اعتماد القانون الجمهوري الهام بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٥ القاضي بالفصل ما بين الدين و الدولة، و هكذا لم تعد فرنسا تعرف بنفسها على أنها أمة كاثوليكية المذهب... و استنادا إلى مبدأ المساواة لا تمنح الدولة العلمانية أي امتياز عام إلى أي من العبادات و الأديان [١].

كما أن قانون عام ١٩٠٥ يعطى مضمونا إيجابيا: " تضمن الجمهورية حرية المعتقد وتثمن الممارسة الحرة للشعائر الدينية .... وعلاوة على حرية العبادة والتعبير، فإن الدولة

---

[١] **لمزيد حول الحرية الدينية فى فرنسا أنظر:**

Dominique Kounkou, UN BILAN DE LA LIBERTÉ RELIGIEUSE EN FRANCE, L'Harmattan, Paris, 2008.

Jean Marie Dargaud, Histoire De La Liberté Religieuse En France Et De Ses FondateursNabu Press, Paris,2010.

العلمانية، بصفتها ضامنة لحرية المعتقد، تحمى الفرد وتسمح بحرية الخيار للجميع، بأن يكون لهم اتجاها روحانيا أو دينيا، أو ألا يكون وبأن يغيروا من هذا الاتجاه أو أن يعدلوا عنه، أنها تحرص على ألا يكون بإمكان أي مجموعة أو طائفة فرض انتماء او هوية طائفية على شخص ما، أنها تحمى كل مواطنة ومواطن ضد أي ضغوط جسدية أو معنوية تمارس بذريعة الخضوع لأوامر روحية أو دينية ما[١].

كذلك فقد نصت المادة الأولى من دستور١٩٥٨م، على أن" فرنسا جمهورية علمانية ديمقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة، تكفل مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز يقوم على الأصل أو العرق أو الدين، وتحترم جميع المعتقدات ..."

ويتضح مما سبق مدى تأثر حرية المعتقد بمفهوم العلمانية فى فرنسا، فالدولة الفرنسية وأن كانت لا تعترف بأي دين باعتباره الدين الرسمي للدولة فإنها تعترف بوجود كافة الأديان وتحترمها، وبالتالي تتساوى جميع الأديان داخل الدولة الفرنسية، فمن حق كل مواطن اعتناق أي دين أو تركه أو ألا يعتنق أي دين دون أن يمثل ذلك جريمة.

إن مفهوم العلمانية فى فرنسا لم يقضى على الدين كما يصور البعض وإنما أفضى إلى الحرية الدينية، وسمح للجميع باختلاف عقائدهم أن يعيشوا جنبا إلى جنب[٢].

---

[١] **انظر:**

Louis Isidore Nachet de La Liberte Religieuse En France: Ou Essai Sur La Legislation Relative A L'Exercice de Cette Liberte, Nabu Press, Paris,2010.

[٢] **وفقا للاستطلاعات التى اجراها كل من (IFOP–La Croix) ٢٠٠٦ و تقرير ماشلون لعام ٢٠٠٦:**

- **تعد فرنسا الدولة الاوربية التى تضم اكبر عدد من المسلمين و اليهود و البوذيين .**
- **ويعتبر المذهب الكاثوليكى هو مذهب الاغلبية،حيث ادلى ٦٥% من الفرنسيين فى عام ٢٠٠٦ بانهم كاثوليك.**
- **يعتبر الاسلام هو الديانة الثانية فى فرنسا، و يقدر عدد المسلمين الوافدين من بلاد مختلفة بحوالى ٥ مليون نسمة، اى ما يعادل ٦% من السكان.**
- **المذهب البروتستانى يمثل ٢% من السكان، اى ١,٢ مليون فرد،من بينهم ٣٥٠٠٠٠ من الانجيليين و انصار العنصرة.**
- **المذاهب المسيحية التاريخية، وتضم ما يقرب من ٧٥٠٠٠٠ شخص حول الكنيسة الارثوذكسية و الكنيسة لرسولية الارمينية و مختلف الكنائس الشرقية.**
- **اليهودية و تضم حوالى ٦٠٠٠٠٠ و هم فى غالبيتهم من اصل يهودى شرقى.**
- **البوذيون و يقدر عددهم ب ٤٠٠٠٠٠.**
- **التيارات الدينية غير المالوفة تشهد حركة نشطة مثل شهود يهوا و الذى يصل عددهم الى نحو ١٤٠٠٠٠ .**

تمثيل العقائد

وإذا كانت الديانات منفصلة عن الدولة، فهي ليست ـ على الرغم من ذلك ـ محدودة فى المحيط الخاص، فالمسئولون عن الديانات يشاركون فى النقاش العام ليعربوا عن آرائهم فى المشكلات الراهنة مثل: المسائل الأخلاقية المرتبطة بتقدم العلوم الحياتية والصحية، فهناك هيئة لتمثيل العقائد الرئيسية وهي بمثابة المحاور الرسمي أمام السلطات العامة بشأن المسائل المتعلقة بتنظيم الديانات.

- يقوم بتمثيل الكنيسة الكاثوليكية مؤتمر أساقفة فرنسا منذ عام ١٩٦٦.
- يقوم بتمثيل البروتستانت الرابطة البروتستانتية لفرنسا منذ عام ١٩٠٥.

ترتكز الديانة اليهودية على مجمع الكرادلةالذي أنشا فى ١١ ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٠٨، المجلس الممثل للمؤسسات اليهودية فى فرنسا يعد بمثابة الممثل السياسي أو العلماني للطائفة اليهودية منذ عام ١٩٤٤.

- تقوم بتمثيل الطائفة الأرثوذكسية جمعية الاساقفة الأرثوذكس لفرنسا منذ عام ١٩٩٧.
- يقوم بتمثيل الدين الإسلامي المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية منذ عام ٢٠٠٣.
- يقوم بتمثيل البوذيين الاتحاد البوذي لفرنسا منذ عام ١٩٨٦.[١]

كما أن الدين الإسلامي له وجود قوى في فرنسا للدرجة التي يرى معها البعض أن أول ما يتبادر إلى ذهن زائرها وهو يتجول في شوارع باريس الرئيسية أو غير الرئيسية، أنها عاصمة عربية إسلامية، وذلك لكثرة المساجد وعلى رأسها مسجد باريس الذى يعد واحدا من أقدم المساجد في فرنسا والذى أنشىء عام ١٩٢٦، ولكن أقدم جامع في فرنسا هو جامع "نور الإسلام" الذى افتتح في شهر ديسمبر عام ١٩٠٥ في مدينة سان دينيز دو لا رينيون[٢].

لقد سمح مفهوم العلمانية الفرنسي لكل هذه الديانات أن تحيا فى وطن واحد دون أن تفضل الدولة دين على آخر بل تحترم الدولة جميع الأديان وتعطيهم الحق فى التحاور مع السلطات العامة الفرنسية من خلال ممثليهم.

---

[١] انظر الاستطلاعات التى اجراها كل من (IFOP–La Croix) ٢٠٠٦ و تقرير ماشلون لعام ٢٠٠٦.

[٢]جهاد فاضل ـ الإسلام في فرنسا ـ مقال ـ مجلة العربى ـ العدد ٥٥١ ـ أكتوبر ٢٠٠٤ ـ ص ٣٦ ـ ٥٧.

المطلب الثاني

أثر مفهوم العلمانية الفرنسي على حرية التعبير عن المعتقد

لا تمانع الدولة الفرنسية فى بناء دور عبادة لمواطنيها باختلاف دياناتهم، فمثلا تم السماح للمسلمين مع تزايد أعدادهم بتشييد المساجد التي تواصلت أعدادها فى الزيادة المطردة على النحو الآتي: خمس مساجد فى عام ١٩٦٥، ٦٨ مسجدا فى عام ١٩٧٥، و٢٧٤ مسجدا فى عام ١٩٨٠ و٩٢٢ مسجدا فى عام ١٩٨٥ و١٠٢٠ مسجدا فى عام ١٩٩٠ و١٥٠٠ مسجد فى عام ١٩٩٩[١] و١٦٨٥ مسجدا فى عام ٢٠٠٤[٢].

يتفق المفكرون الفرنسيون حول مفهوم العلمانية بشكل كبير، و نقطة الخلاف بينهما هي المساحة الممنوحة لحرية التعبير عن المعتقد، فيوجد فى فرنسا اتجاهان فيما يتعلق بالتعبير عن المعتقد، الأول يتبنى المفهوم الحازم للعلمانية الذى يرى ضرورة عدم ظهور الدين فى المحيط العام(٣)، فوفقا لجان بول بوردي و جان ماركو، تعرف العلمانية الحازمة فى فرنسا بأنها نظام جمهوري أحادي ينتابه القلق حيال تعبير المواطن الفرد عن انتمائه الديني أو المجتمعي فى محيط الحياة العامة فى حين أن العلمانية السلبية " أكثر ديمقراطية و مرونة و صراحة إزاء الآراء المختلفة"(٤).

والاتجاه الثاني يتبنى العلمانية السلبية و التي تتسم بقدر أكبر من التفتح و المرونة و الحيادية وهو اتجاه متسامح تجاه الأديان، ويرى هذا الاتجاه أن الدولة لابد وأن تتمتع بالحيادية إزاء كل الأديان فالدولة و إن كانت لا تتبنى دينا معينا إلا أنها تحترمها جميعا الأمر الذى يستوجب أن يتمتع مواطني الدولة بحرية العقيدة وحرية التعبير عن المعتقد و يرى أن مفهوم العلمانية ليس نصا مقدسا وبالتالي يمكن نقاشها و تعديلها وهو ما عبر عنه كلود نيكوليه Claude Nicolet (مؤرِّخ فرنسي للمؤسَّسات والأفكار السياسية)بقوله "لم تصلنا العلمانية كوحي، ولم ينطق بها أي رسول، ولا نجد لها تعريفا في أيِّ كتاب مرجعي، كما لا يوجد نص

---

(1)**Yvan Gas taut, «L'islam francais: Est-il soluble dans la lalcite?,»*L 'Histoire,* no. 289 (2004), p. 92.**

(2)**Fetzer and Soper, *Muslims and the State in Britain, France, and Germany,* p. 87.**

(3)**Jean-Paul Burdy and Jean Marcou, «La'icite/Laiklik: Introduction,»*Cahiers d 'etudes sur la Mediterranee orientale et le monde turco-iranien,* no. 19 (1995), p. 13-14.**

(4)**Burdy and Marcou, «Lalcite/Laiklik: Introduction,» pp. 13-14.**

مقدس يبوح بأسرارها، العلمانية يبحَث عنها، يعبر عنها، تناقش، تمارس، وإذا لزم الأمر، تعدل، ومن بعد يعاد نشرها".(١)

وقد ثار جدلا كبيرا بشأن ارتداء الرموز الدينية، وعلى الأخص ارتداء الطالبات المسلمات للحجاب فى المدارس، وارتداء المسلمات للبوركينى فى الشواطئ، وسوف نتناول كل منهما على النحو التالى:

أولا: الحجاب:

أثار حظر ارتداء الحجاب داخل المدارس الحكومية الفرنسية جدلا واسعا فى فرنسا قبل أن يتم تقنينه من خلال القانون الصادر فى ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤، بشأن حظر جميع الرموز والأزياء التي يعبر التلاميذ من خلال ارتدائها عن انتمائه الديني داخل المدارس الحكومية.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع والجدل الذي ثار حوله نحاول بيانه بشيء من التفصيل.

قام مدير إحدى المدارس الثانوية (بالقرب من باريس) فى شهر أكتوبر عام ١٩٨٩ بطرد ثلاث طالبات مسلمات بسبب ارتدائهن الحجاب، وهو القرار الذى أثار جدلا كبيرا بين مؤيدى فرض حظر ارتداء الرموز الدينية ومعارضيه.

وتتمثل حجج مؤيدى الحظر فى التالى:

أولا:. فمؤيدي فرض حظر ارتداء الحجاب فى فرنسا يرون أن الحجاب يتعارض مع مبادئ العلمانية، وأعلنت أنها لا تقف بهذا الرأي ضد الحرية الشخصية أو حرية التعبير عن العقيدة، و كذلك فإن الدولة فى فرنسا تفتح أبواب المدارس العامة أمام الأطفال من كل الأوساط وكل العقائد دون فرض التزام على هؤلاء التلاميذ بالامتناع عن إظهار هويتهم الدينية ولكنهم يتخذون هذا الموقف المعارض لارتداء التلميذات للحجاب فى المدارس الفرنسية لتجنب المواجهات على الصعيد السياسي بين تلاميذ المدارس(المسلمون و اليهود على سبيل المثال) و من جانب آخر لاحترام حياد الأماكن والأبنية المخصصة للمرافق العامة،و هو الأمر الذى له الأولوية فى هذ الخصوص.(٢)

---

(١) د مازن داغوم ـ قراءة تاريخية للتشريعات العلمانية الفرنسية وعلاقتها بالتعليم ـ المنتدى الاجتماعى ـ دمشق ـ ٢٠٠٣

(٢) العلمانية و النظام القانونى دراسة نظرية و تطبيقية مقارنة فى القانون العام د محمد جمال عثمان جبريل دار النهضة العربية القاهرة ص ٢٠١

ثانيا: إنه ينبغي أن تكون المدرسة مؤسسة جهورية تدعو إلى التحرر والوحدة فى حين يدعو الحجاب إلى الطائفية والتقوقع[١].

ثالثا:. إن الحجاب رمز للسلطة الأبوية والقمع ودعوة إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة[٢].

رابعا:. إن المدرسة العلمانية والجمهورية يجب أن تكون وأن تظل عبارة عن مساحة من التحرر فهي مكان الانضباط الذي يسعد فيه الطلاب بنسيان مجتمعهم الأصلي الذي نشأوا فيه.[٣]

أما معارضي فرض حظر ارتداء الحجاب فقد أكدوا أهمية احترام التنوع الثقافي وحذروا من أن يؤدى أي قرار بفرض الحظر العام على ارتداء الحجاب إلى تقوية شوكة الأصوليين والمسلمين والوطنيين الفرنسيين المتعصبين[٤].

تم عرض الأمر على مجلس الدولة لاتخاذ قرار فى هذا الشأن، و بالفعل أصدر المجلس فى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ قراره مشددا على أهمية الحرية الدينية، مع التأكيد أن استخدام الرموز الدينية مثل الحجاب فى المدارس لا يتعارض بطبيعته مع مبدأ العلمانية، وعلى هذا فإن ارتداء الطلاب لرموزهم الدينية داخل المدارس و التي يهدفون منها إلى إظهار انتمائهم الديني لا يعنى أنها تتعارض ـ فى حد ذاتها. مع مبدأ العلمانية و فضلا عن هذا فإن هذا التصرف بمثابة ممارسة لحرية التعبير و مظهر من مظاهر الأيمان الديني... كما شدد المجلس أيضا على أن الرموز الدينية يجب ألا تعرقل سير الأنظمة التعليمية من خلال استخدام مثل هذه الرموز كورقة ضغط أو استفزاز أو تبشير أو دعاية.[٥]

---

(1)**Dereymez, «Les Socialistes fran9ais et la la!cite,» p. 221, et Gastaut, «L'islam francais: Est-il soluble dans la la"icite?,» p. 95.**

(2)**John R. Bowen, *Why the French Don't Like Heads carves: Islam, the State, and Public State* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006), pp. 208-241.**

(3)**Elisabeth Badinter [et al.], «Profs, ne capitulons pas!,» *Le Nouvel observateur,* 2-8/11 / 1989**

(٤) **انظر**

Joelle Brunnerie-Kauffmann [et a!.], «Pour une la!cite ouverte,» *Politis,* no. 79 (novembre 1989), et Bowen, *Why the French Don't Like Headscarves: Islam, the State, and PublicState,* p. 85 .

(٥)**مجلس الدولة الفرنسى، ٢٧ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٩ (رقم ٣٤٦٨٩٣)**

واستنادا الى رأى المجلس، أصدر جوسبان منشورا منح فيه مديري المدارس سلطة تنظيم هذه المسألة من خلال الحوار مع الطلبة وأولياء أمورهم[١].

قام بايرو - وزير التربية والتعليم فى الفترة من ١٩٩٣حتى ١٩٩٧- فى أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ بإصدار منشور عام إلى مدراء المدارس ينص على ما يلي: إن الحجاب بطبيعته يوحى للتفاخر وبالتالي فهو محظور[٢]، إلا أن هذا المنشور ألغى فى تموز / يوليو ١٩٩٥ بقرار من مجلس الدولة الذي أصدر بدوره قرارا يقضى بأن فرض الحظر العام والدائم على ارتداء الحجاب هو أمر غير قانونى[٣].

قام البرلمان الفرنسي فى مستهل عام ٢٠٠٤ باعتماد مشروع قانون فى شأن فرض الحظر على الطلاب لرموزهم الدينية فى المدارس الحكومية وأقر مجلس النواب القانون بأصوات جاءت كالتالي: (٤٩٤ مؤيدا، ٣٦ معارضا، و٣١ممتنعا عن التصويت)،وجاءت أصوات مجلس الشيوخ كالتالي: (٢٧٦ مؤيدا و ٢٠ معارضا)

وفى ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤ وقع الرئيس شيراك على مشروع **القانون فى شكل قانون نافذ.**

ثانيا - البوركينى

أصدر قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية لمدينة nice، بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٦ حكما فى الشق العاجل أيد فيه قرار إحدى العمد بحظر ارتداء النساء المسلمات للباس البحر الإسلامي على الشواطئ والمعروف باسم البوركينى نسبة إلى البرقع والبيكيني والذي يغطى معظم أجزاء جسم المرأة[٤].

---

[١] اتعميم جوسبان فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٩، أنظر

***Debre,Lalaicitea l'ecole: Un principe republicain a rearmer: Rapport de la mission d'information de /'Assembleenationale1* p. 931.**

[٢] انظر تعميم بايرو فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤، أنظر

Durand-Prinborgne, *La laicite,* p. 105

[3]Jean-Paul Costa, «Interview with Jean Marceau: Le Conseil d'Etat, le droit public francais et le «foulard»,»*Cahiers d 'etudes sur la Mediterranee orientale et le monde turco-iranien,* no. 19 (1995), 80, et Burdy and Marcou, «LaicitefLaiklik: Introduction,» p. 27.

[٤]المستحدد في قضاء مجلس الدولة الفرنسي - (ح) حقوق وحريات (١١) حكم مجلس الدولة الفرنسى فى شأن الرقابة على قرار الجهة الإدارية بحظر ارتداء ملابس البحر الإسلامية على الشواطىء الفرنسية==

وفى هذا الشأن تقدمت رابطة حقوق الإنسان بفرنسا بطلب أمام المحكمة الإدارية لمدينة nice بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بحظر ارتداء النساء للباس البحر الإسلامي على الشواطئ، وقد رفضت المحكمة الطلب المقدم إليها وهو ما دعا الرابطة المذكورة إلى الطعن على هذا الحكم أمام مجلس الدولة الفرنسي، وأشارت فى طعنها إلى أن قرار حظر ارتداء النساء المسلمات للباس البحر الإسلامي على الشواطئ ينتهك حرية العقيدة وحرية ارتداء الملابس فى الأماكن العامة، والتمست الرابطة وقف تنفيذ القرار لتوافر شرطي الجدية والاستعجال.

وقد قضى مجلس الدولة بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٦ من قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة الادارية بمدينة nice، كما قضى بوقف تنفيذ المادة ٣/٤ من قرار عمدة مدينة Villeneuve-Loubet المؤرخ فى ٥ أغسطس ٢٠١٦.

حيث اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن قرار تنظيم ارتياد الشواطئ المطعون عليه يمثل قيدا غير مشروع على حرية الملبس فى الأماكن العامة، وأن الملبس فى ذاته لا يشكل خطرا على النظام العام أو الأمن العام.

فنص الحكم على "وقد خلت أوراق الدعوى من أن ارتداء الأفراد للبوركينى يمثل خطرا على النظام العام ومن ثم فإن قرار حظر ارتداء النساء المسلمات للبوركينى يكون قد صدر على غير سند من الواقع والقانون ويمثل اعتداء على الحقوق والحريات العامة مثل حرية التنقل وحرية العقيدة والحرية الشخصية"[١].

ونرى أن مجلس الدولة الفرنسي من خلال أحكامه المتعلقة بالحجاب والبوركينى قد طبق مفهوم العلمانية بما يشتمل عليه من حرية التعبير عن المعتقد، فلم يرى أن ارتداء الحجاب أو البوركينى يخالف العلمانية الفرنسية، بل ذهب إلى أن العلمانية هي التي تضمن لجميع المواطنين حرية التعبير عن معتقداتهم، وأن أي تضييق فى هذا الشأن هو فى الحقيقة مخالفة لمبادئ للعلمانية.

==(البوركينى) ترجمة وتقديم المستشار الدكتور/محمد محمود شوقى ـالطبعة الثانية ـدار النهضة العربية للنشر والتوزيع ـ ٢٠١٨ ـ ص ١٥٥ وما بعدها

[1]CE, ordonnance du 26 ao√t 2016, Ligue des droits de l'homme et autres – association de defense des droits de l'hommecollectif contre l'islamophobie en France, Ns 402742, 402777.

خاتمة

بعد أن تناولنا موضوع البحث المتمثل فى "المفهوم الفرنسي للعلمانية وأثره على القانون العام"، نخلص إلى النتائج التالية:

أولا: ارتبط مفهوم العلمانية فى فرنسا بمناهضة الحكم المطلق المستبد باسم الدين، ومناهضة التفرقة بين الطبقات على أساس دينى وعرقى،ومناهضة الاضطهاد الدينى.

ثانيا: أدى مفهوم العلمانية الفرنسية إلى نظام حكم قائم على الديمقراطية والمواطنة والمساواة بين جميع المواطنين، وعدم التمييز بينهم على أساس دينى أو عرقى، كما أدى إلى تمتع المواطنين بالحرية الدينية.

ثالثا: لم يؤدى تبنى الدولة الفرنسية للعلمانية والتكريس لها دستوريا إلى نفى الدين من الحياة، بل أدت إلى الحرية الدينية لجميع المواطنين وتعايش الجميع باختلافاتهم الدينية والعرقية، وكما أن الدولة لا يمكن أن تتعرض للمواطن أو تضطهده بسبب عقيدته الدينية، فإنها أيضا تحميه من تعرض المخالفين له فى العقيدة.

رابعا: حرية التعبير عن العقيدة غير مكتملة في فرنسا وذلك لحظر ارتداء الرموز الدينية في المدارس الحكومية.

خامساً: أصبحت فرنسا دولة متقدمة علميا وسياسيا واقتصاديا بعد أن قضت على الاستبداد والحكم المطلق والاضطهاد الدينى، وساوت بين الجميع وأصبحت الكفاءة هى معيار التمييز بين المواطنين.

توصية:

نوصى المشرع الفرنسي بإلغاء القانون الخاص بحظر ارتداء الرموز الدينية في المدارس الحكومية، حيث أن الحرية الدينية لا تكتمل إلا بحرية التعبير عنها، كما أن ارتداء الرموز الدينية لا يتعارض مع مفهوم العلمانية الفرنسي، وهو الأمر الذى تبناه مجلس الدولة في أحكامه قبل إصدار القانون الخاص بحظر ارتداء الرموز الدينية في المدارس الحكومية.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

جهاد فاضل ـ الإسلام في فرنسا ـ مقال ـ مجلة العربى ـ العدد ٥٥١ ـ أكتوبر ٢٠٠٤.

حسن جلال ـ الثورة الفرنسية ـ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ ١٩٢٧.

د/ إبراهيم رزق الله أيوب ـ التاريخ الرومانى ـ الشركة العالمية للكتاب ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٦.

د/ أحمد غانم حافظ ـ الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانهيار ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأسكندرية ـ ٢٠٠٧.

د/ زينب عصمت راشد ـ تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

د/ زينب عصمت راشد ـ تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

د/ سعيد عبد الفتاح عاشور ـ تاريخ اوروبا فى العصور الوسطى ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٧٦.

د/ سيد أحمد على الناصرى ـ تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسى والحضارى ـ دار النهضة العربية ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٩١.

د/ شوقى الجمل و د / عبد الله عبد الرازق ـ تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ـ المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات ـ ٢٠٠٠.

د/ عباس مبروك الغزيرى ـ تاريخ القانون المصرى "القانون الفرعونى ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

د/عبد العزيز سليمان نوار، د/ عبد المجيد نعنعى ـ التاريخ المعاصر ـ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ـ دار النهضة العربية ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠١٤.

د/ عبد العظيم رمضان ـ تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث،من ضهور البرجوازية إلى الحرب الباردة ـ الجزء الأول (من ظهور الربجوازية الأوربية إلى الثورة الفرنسية) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٧.

د/ عبد الفتاح أبو عيلة، د / إسماعيل أحمد يافى ـ تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ـ دار المريخ للنشر ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٩٣.

د/فؤاد زكريا ـ الإنسان والحضارة ـ مكتبة مصر ـ الفجالة ـ القاهرة ـ بدون تاريخ.

د/ لويس عوض ـ الثورة الفرنسية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٢.

د/مازن داغوم ـ قراءة تاريخية للتشريعات العلمانية الفرنسية وعلاقتها بالتعليم ـ المنتدى الاجتماعى ـ دمشق ـ ٢٠٠٣.
د/ محمد جمال عثمان جبريل ـ العلمانية و النظام القانونى ـ دراسة نظرية و تطبيقية مقارنة فى القانون العام ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة .
د/ محمود سعيد عمران ـ تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأسكندرية ـ بدون تاريخ.
د/ مصطفى الخشاب ـ النظريات والمذاهب السياسية ـ مطبعة لجنة البيان العربى ـ الطابعة الثانية ـ ١٩٥٨م.
د/ مصطفى العبادى ـ الإمبراطورية الرومانية، النظام الامبراطورى ومصر الرومانية ـ دار المعرفة الجامعية ـ الأسكندرية ـ ١٩٩٩.
د/ نور الدين حاطوم ـ تاريخ العصر الوسيط فى أوروبة ـ الجزء الأول ـ من أواخر العصر الرومانى إلى القرن الثانى عشر ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٢.
عباس محمود العقاد ـ الحكم المطلق في القرن العشرين ـ مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ـ القاهرة ـ ٢٠١٣.
على مولا ـ زادك إلى المعرفة ـ من أقوال عظماء المفكرين عبر تاريخ الإنسانية ـ منتدى مكتبة الإسكندرية ـ ٢٠١٠ .
عمر السكندرى و سليم حسن ـ تاريخ اوروبا واثار حضارتها ـ الجزء الثانى ـ مطبعة المعارف بالفجالة مصر ـ ١٣٤١ هـ ـ ١٩٢٢ م .
فاروق القاضى – العلمانية هى الحل –دار العين للنشر ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠١٠.
محمد قاسم و حسنى حسين ـ تاريخ القرن التاسع عشر فى أوربا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ـ الطبعة السادسة ـ ١٤٣٨ هـ ـ ١٩٢٩ م
المستحدد في قضاء مجلس الدولة الفرنسي ـ (ح) حقوق وحريات (١١) حكم مجلس الدولة الفرنسى فى شأن الرقابة على قرار الجهة الإدارية بحظر ارتداء ملابس البحر الإسلامية على الشواطىء الفرنسية (البوركينى) ترجمة وتقديم المستشار الدكتور/محمد محمود شوقى ـالطبعة الثانية ـدار النهضة العربية للنشر والتوزيع ـ ٢٠١٨ ـ ص ١٥٥ وما بعدها.

مراجع مترجمة

أ.ب. تشارلز ورث ـ الإمبراطورية الرومانية ـ ترجمة: رمزى عبده جرجس ـ مكتبة الأسرة ـ مهرجان القراءة للجميع ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٩.

ا.س.سفينسيسكايا ـ المسيحيون الاوائل و الامبراطورية الرومانية ـ ترجمة د. حسان ميخائيل اسحق ـ دار علاء الدين للنشر و التوزيع سوريا.

إريك هوبز باوم ـ عصر الثورة أوروبا (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨) ـ ترجمة د/ فايز الصياغ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ (يناير) ٢٠٠٧.

باتريك لورو . الإمبراطورية الرومانية ـ ترجمة د/ جورج كتورة ـ دار الكتاب الجديد المتحدة ـ لبنان ـ الطبعة الأولى.

جفرى برون ـ تاريخ أوربا الحديث ـ ترجمة على المرزوقى ـ الأهلية للنشر والتوزيع ـ الاردن ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٦.

رونالد سترومبرج ـ تاريخ الفكر الأوروبى الحديث (١٦٠١: ١٩٧٧) ـ ترجمة:أحمد الشيبانى ـ دار القارىء العربى . القاهرة ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٩٤.

فرانسوا فوريه، دينى ريشيه ـ الثورة الفرنسية ـ الجزء الأول ـ ترجمة صياح الجهيم ـ مكتبة التنوير ـ الهيئة العامة السورية للكتاب ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ـ ٢٠١٢.

موريس فرجيه ـ دساتير فرنسا ـ ترجمة احمد عباس ـ ص هـ.

نورمان ف . كانتور ـ التاريخ الوسيط (قصة حضارة البداية والنهاية) ـ الجزء الأول ـ ترجمة وتعليق د.قاسم عبده قاسم ـ الطبعة الخامسة ـ ١٩٩٧.

هـ .أ .ل.فشر تاريخ اوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩–١٩٥٠) تعريب (احمد نجيب هاشم، وديع الضبع) الطبعة السادسة –دار المعارف بمصر.

هـ .ج . ولز ـ معالم تاريخ الإنسانية ـ المجلد الثالث ـ فى المسيحية والإسلام والعصور الوسطى وعصر النهضة ـ ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثالثة.

ول ديورانت ـ قصةالحضارة ـ الجزء ٤٢.

ول ديورانت ـ قصة الحضارة ـ المجلد ال ١١ ـ الجزء ال ٢٢.

مراجع أجنبية

١ ـ مراجع باللغة الفرنسية

Alain Boyer, 1905: La Separation Eglises-Etats (Paris: Editions Cana, 2004).

Claude Durand-Prinborgne, La laicite (Paris: Dalloz, 2004.

Dominique Kounkou, UN BILAN DE LA LIBERTÉ RELIGIEUSE EN FRANCE, L'Harmattan, Paris, 2008.

Dominique schnapper, de la democratie en france(republique , nation , laicite, odile Jacob , 2017

ELLUL (Jacques): Histooire des institutionnel. 1ere edition , Quadrige / PUF , Parris 1999.

Emile Poulat, «Separation de l'Eglise et de l'Etat en France: De la Revolution a 1905,»Le Monde des Religions, no. 8 (novembre-decembre 2004).

Francis Messner, Pierre-Henri Prelot, et Jean-Marie Woehrlin, Traite de droitfrancais des religions (Paris: Litec, 2003).

Georges Weill. Histoire de l'idée laïque en France au XIXe. siècleHachette Littérature.paris. 13 octobre 200.

Henri Pena-Ruiz, « Qu'est-ce que la laïcité ?», Paris, Folio actuel, 2003.

Henri Pena-Ruiz, «La Lalcite, ou la difference entre le «collectif» et le «public» Hommes and Migrations, no. 1218 (Année 1999).

Jacques godechot et herve faupin , Les constitutions de la france depuis 1789,Flammarion , paris , 2018 .

Jean Bauberot , Les laïcités dans le monde, Presses Universitaires Françaises , Paris, 2007.

Jean Bauberot and Severine Mathieu, Religion, modernise et culture au Royaume-Uni et en France, 1800-1914 (Paris: Seuil, 2002).

Jean Bauberot, Histoire de la laicite en France, que sais-je? (Paris: Presses universitaires de France, 2004.

Jean Bauberot, Laicite 1905-2005, entre passion et raison (Paris: Seuil, 2004).

Jean Bauberot,Breve histoire de la lalciti: en France,Paris, universalis, 2004.

Jean Bauberot: Vers un nouveau pacte laique? (Paris: Seuil, 1990); Religions et laiCite.

Jean Marie Dargaud, Histoire De La Liberté Religieuse En France Et De Ses FondateursNabu Press, Paris,2010.

Joelle Brunnerie-Kauffmann [et a!.], «Pour une la!cite ouverte,» Politis, no. 79 (novembre 1989).

Louis Isidore Nachet de La Liberte Religieuse En France: Ou Essai Sur La Legislation Relative A L'Exercice de Cette Liberte, Nabu Press, Paris,2010.

Michel Ducomte, La laicite (Toulouse, France: Editions Milan, 2001).

PALANQUE (J-R.): Saint Ambroise et l'Empoise romain Boccard, Paris, 1933.

Patrick Cabanel, «1905: Une loi d'apaisement?,»L 'Histoire, no. 289).2004.

Yvan Gas taut, «L'islam francais: Est-il soluble dans la lalcite?,»L 'Histoire, no. 289 (2004).

٢ . مراجع باللغة الإنجليزية

Alexis de Tocqueville, The Old Regime and the French Revolution, translated by Stuart Gilbert (New York: Anchor Books, 1983.

Carolyn M. Warner, Confessions of an Interest Group: The Catholic Church and Political Parties in Europe (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

E. G. Hardy: Studies in roman history. University of California Libraries. 1906.

E.H.GOMBRICH. A LITTLE HISTORY OF THE WORL-TRANSLATED BY CAROLINE MUSTILL - YALE UNIVERSITY PRESS - NEW HAVEN AN LONDON.

Edmund Burke, Reflections on the Revolution in France, (Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 1987).

Emile Perreau-Saussine, Catholicism and Democracy.: An Essay in the History of Political Thought, Translated by Richard Rex ,Princeton: Princeton University Press, 2012.

Ferenc Feher,The French Revolution and the Birth of Modernity (Berkeley, CA: University of California Press,1990).

Fetzer and Soper, Muslims and the State in Britain, France, and Germany.

Jeffrey Merrick, The Desacralization of the French Monarchy in the Eighteenth Centur(Baton Rouge: Louisiana State University, 1990).

John R. Bowen, Why the French Don't Like Heads carves: Islam, the State, and Public State (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006).

Morris Bishop . The Pelican Book of The Middle Ages Paperback Publisher Penguin Books, 1968.

Roland n stromberg - an intellectual history of modern Europe - New York, Appleton-Century-Crofts-1966.